

سلسلة علمية مُحكمة متخصصة في الدراسات المستقبلية والاستشرافية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية - برنامج الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة

مصطفى الفقي

رئيس التحرير

خالد عزب

سكرتارية التحرير

أمنية الجميل

آية رضوان

ترجمة

سُها إسماعيل

مراجعة الترجمة

خُلود سعيد

التدقيق اللغوي

أحمد شعبان

الإخراج الفني

محمد شعراوي

الآراء الواردة في هذه الكراسة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر
مكتبة الإسكندرية، إنما تعبر عن وجهة نظر المؤلف.

سلسلة أوراق

العدد ٢٦

**سيناريوهات المستقبل العربي*؛
ثلاثة سيناريوهات لعام ٢٠٢٥**

تحرير

ألكساندرا لابان

فلورانس جوب

*مجلة *Issue* - تقرير رقم ٢٢ - فبراير ٢٠١٥م، الصادرة عن معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS). تم نشر هذا التقرير لأول مرة باللغة الإنجليزية من قبل معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) في عام ٢٠١٥م؛ لذا يجب أخذ المتغيرات التي حدثت منذ هذا التاريخ في الاعتبار. وتحمل مكتبة الإسكندرية دقة الترجمة من الإنجليزية إلى العربية.

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

سيناريوهات المستقبل العربي : ثلاثة سيناريوهات لعام ٢٠٢٥ / تحرير فلورانس جوب، ألكساندرا لابان ؛ ترجمة سها إسماعيل. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٧.

ص. سم. (أوراق؛ ٢٦)

يشتمل على إرجاعات بليوجرافية.

تدمك ١-٤٥١-٤٥٢-٩٧٧-٩٧٨

١١. الدول العربية -- أحوال سياسية -- العصر الحديث. ٢. الدول العربية -- أحوال اقتصادية -- العصر الحديث. أ. جوب، فلورانس. ب. لابان، ألكساندر. ج. إسماعيل، سها، ١٩٨٩- د. مكتبة الإسكندرية. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. هـ. العنوان. و. السلسلة.

2017857364

ديوي -320.9174927

ISBN: 978-977-452-451-1

رقم الإيداع: 2017/23115

© ٢٠١٧ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

٧	كلمة المترجم
٩	الكلمة الافتتاحية
١١	المقدمة
١٨	١- التوجهات الكبرى
٢٨	٢- متغيرات اللعبة: أين نذهب من هنا؟
٣٤	٣- المستقبلات الممكنة في عام ٢٠٢٥
٦٢	٤- إنه غير مرجح، ولكنه ليس مستحيلاً: الاحتمالات المفاجئة
٦٥	الخاتمة
٦٧	قائمة المراجع

يُعد هذا التقرير نتاج سلسلة من الاجتماعات لمجموعة التنبؤ العربية، وبمبادرة من معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية (EUISS) لجمع خبراء من أوروبا والعالم العربي لتطوير سيناريوهات حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد استفاد هذا الإصدار كثيراً من رؤى ومداخلات أعضاء المجموعة: نديم أبو لاما، وجمال عبد الله، وخالد الميزايني، ووفاء السيد، وإدوارد بورك، وأنس الجماتي، وفلورانس جوب، وإدجار جول، وألكساندرا لابان، وولفجانج موهلبرجر، وإدموند راتكا، وجين لوب سمان، وإدوارد سولر ليتشا، وستيوارت سومرز.

كلمة المترجم (١)

تُسهّم الدراسات المستقبلية في تحفيز الفكر الإبداعي وتطوير إستراتيجية مواجهة التحديات بقدرٍ كبير، لاسيّما في مجال العلوم الاجتماعية، وبالأحرى العلوم السياسية والاقتصاد؛ حيث تبين في الفترة الأخيرة تنابع الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية بشكل متسلسل يصعب رصده والتنبؤ بسيناريوهات مناسبة للتعامل مع كل تطور قد يُشكّل أزمة. ربما كثرة التطورات وتشابكها على المحيط الإقليمي، وتدافع القوى الإقليمية والدولية خوفاً من تداعيات هذه التطورات على المدى القريب، بما يهدد مصالح القوى الكبرى، ليست الغربية فحسب؛ وإنما ظهور فواعل أخرى بعضها آسيوي، وثالثها فواعل غير الدولة، لها انتماءات دولية متشعبة تسعى للانفصال وحيازة شرعية الدولة. لم يعد خيار المواجهة في تناول قوى واحدة، ولم تعد الإشكالية وطنية فحسب. وقد تعددت التداعيات وتوحدت، وانتشرت القوى وتشتت في ظل اعتماد متبادل بين القوى الإقليمية والدولية، وتبعية بين دول على حافة الانهيار تستنجد بأخرى تدّعي التماسك ورسالة الأيديولوجية ووضوح الأهداف. وفي ظل التوتر الشديد وزخم الأحداث وما يفرضه المشهد السياسي من فواعل وتطورات مباغتة، تتجلى أهمية الدراسات المستقبلية ودورها في التنبؤ والتحليل والوقوف حول سيناريوهات تتمتع بقدرٍ معقولٍ من الدقة.

يُعد هذا التقرير أحد أهم الأوراق المطروحة على الساحة السياسية والاقتصادية؛ حيث يتميز بتوازن أكاديمي فيما يتعلق بالرصد والتحليل، فضلاً عن بلورة ثلاثة سيناريوهات عبّرت في محصلتها عن درجات من التفاؤل والتشاؤم متبوعة بتفسيرات منطقية ومتوازنة، وأضافت بطاقات جديدة للعبة تمثلت في احتمالات مفاجئة ليست مستحيلة، بقدر ما لها من أهمية وتداعيات مؤثرة على تطور الأحداث بشكل يضغط على صانع القرار.

سُها إسماعيل

القاهرة، يناير ٢٠١٧

(١) سُها إسماعيل؛ باحثة في العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الكلمة الافتتاحية

يُمثّل المستقبل مصطلحًا مركبًا؛ حيث يُقدّم مجموعة واسعة من الاحتمالات - قد تكون جيدة، أو سيئة، أو مزيجًا من الاثنين معًا - وفي الغالب يفاجئنا. ومثل الثورات العربية، جاء تطور الأحداث في ليبيا وتصاعدها في مرحلة ما بعد الصراع والحرب الأهلية في سوريا بشكلٍ لم نكن نأملُه.

ولا يُعدّ الأمل في حدّ ذاته المكون الأكثر منطقية عند توقع المستقبل؛ فتظلّ المعرفة والثقافة المتطلبات الأساسية للحفاظ على الحدّ الأدنى من إستراتيجية المفاجأة، ولكن حتى في هذه الحالة يبقى العالم مكانًا مليئًا بالشكّ واللايقين. لم تكن العاصفة التي هبت على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالأمر السري قبل بضع سنوات، ولكن يكمن الغموض في كيف ستندلع ومتى.

ولا تدعو حالة اللايقين للاسترخاء وانتظار المستقبل حتى يتكشف؛ فالقرارات السياسية ذات التوقيت والتوجه الجيد لها تأثير بالغ في كشف المستقبل. وتكمن مهمة معهد الدراسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في المساهمة في اتخاذ قرارات مستنيرة. يتضمن هذا التقرير ثلاثة سيناريوهات للعالم العربي تتوقف كليًا على قرارات صنّاع القرار. وفي حين هناك أمور لا يمكن تغييرها بسهولة - مثل تغير المناخ أو بعض الحقائق المتعلقة بالسكان - إلا أن مسار الأحداث الأخرى لا تزال بيد صنّاع القرار. ربما يكون القطر قد غادر المحطة بالفعل، لكن ما زال على صانع القرار اختيار المفاتيح الصحيحة.

وفي هذا الصدد، يسعى التقرير لبعث رسالة متفائلة: قد لا يكون مطروحة بالضرورة مستقبل أفضل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسط، لكنه ما زال ممكن الحدوث لو أُتخذت القرارات المناسبة اليوم. ببساطة، لم يعد البديل -الجلوس وانتظار سير الأمور في مسارها الطبيعي - خيارًا مناسبًا، لا في المنطقة ولا في أيّ مكانٍ آخر.

وللمفارقة، يمكن لأفضل التنبؤات أن تثبت خطأها. وربما يأتي عام ٢٠٢٥ وتكون بعض التنبؤات المشاؤمية في هذا التقرير مجرد مزحة أو تسلية. نأمل ذلك حقًا.

أنطونيو ميسيرولي

باريس، فبراير ٢٠١٥

المقدمة

«إن الخيال أهم من المعرفة؛ حيث تقتصر المعرفة على كل ما نعي وندرك، بينما يحتضن الخيال العالم بأسره، وكل ما يمكن وعيه وإدراكه على الإطلاق».

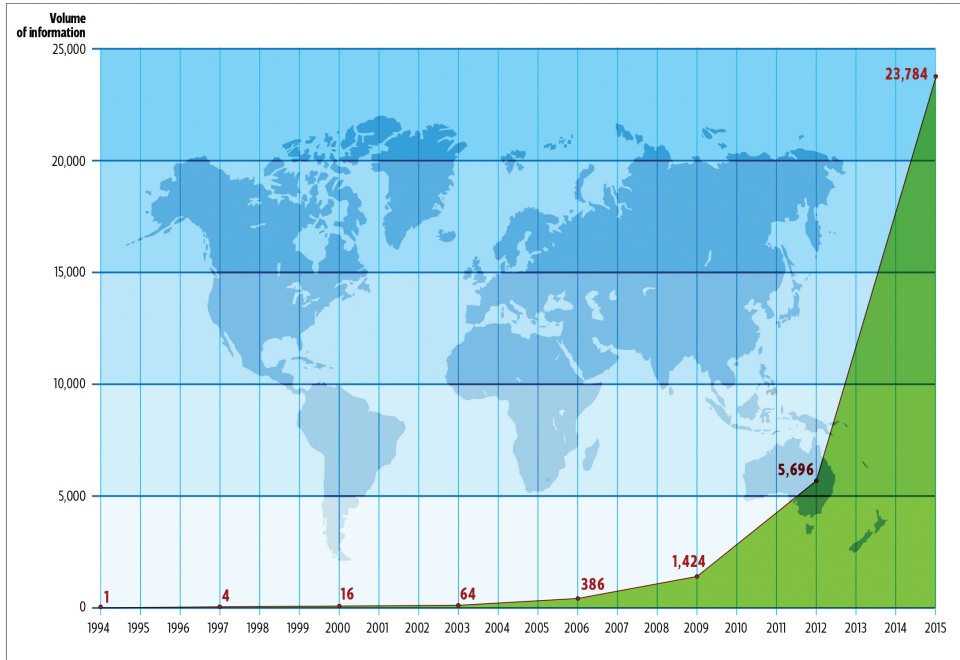
ألبرت أينشتاين

يُعدُّ تصور المستقبل مهمة صعبة، فقد حاول الباحثون على مدار الزمن توقع الأحداث والتطورات غير التقليدية، والتي قد تكون مدمرة في بعض الأحيان، وفي هذا الصدد نذكر الثورات العربية، حتى وإن كان هناك في وقت لاحق علامات من اضطرابات قادمة واضحة. المشكلة الرئيسية مع التنبؤ بالمستقبل ليس فقط أن معناه لا يدرك إلا بعد وقوعه، لكن كثرة الأحداث وحركيتها ووقوعها معًا تجعل من الصعب فهم آثارها وعواقبها. وببساطة، هناك دائمًا العديد من السيناريوهات المستقبلية التي يمكن حدوثها في وقت معين. وفي القرن الحادي والعشرين، يصبح التحدي صعبًا جدًا، لأن كمية المعلومات المتاحة تتنامى بشكل كبير في وقت واحد، فالعالم أصبح أكثر ترابطًا واتصالًا من أي وقت مضى.

تسعى الدراسات المستقبلية إلى الحد من عنصر المفاجأة، وتُقرَّب العديد من الفرص المستقبلية الممكنة وصولاً إلى السيناريوهات محتملة الحدوث أو المفضلة لتعطي خيارات وبدائل لُصنَّاع القرار لتشكيل المستقبل بطريقة محددة. عند تخيل موقف معين؛ فإننا قادرون على توقع الاستجابات، فضلاً عن صياغة اختياراتنا وفقاً لذلك؛ ومن ثم، يحدُّ التخيل من عنصر المفاجأة. ومع ذلك، لا تدَّعي الدراسات المستقبلية دقة التنبؤ بسيناريو معين؛ وإنما هناك سيناريوهات ممكنة ومحتملة تتحدد في أربعة أنواع: السيناريوهات الممكنة التي قد تكون خيالية؛ وبالتالي غير محدودة نظراً لعدم ارتباطها بعلم أو بمعرفة (السفر عبر الزمن على سبيل المثال)، والسيناريوهات المعقولة التي تعتمد على المعلومة والمعرفة الحالية بدلاً من التخمين والمضاربة، والسيناريوهات المرجحة لأنها جزء من نتائج اتجاهات وأحداث جارية تمتد بشكل خطِّي خلال الوقت الحاضر، والسيناريوهات المُفضَّلة التي يمكن أن

تداخل وتتلاقى مع الأنواع الثلاثة السابقة، فهي تقوم على أحكام قيمية وليست معلومات فقط، ومن ثمّ على التوقعات المعيارية والاستفادة المثلى من احتمال وقوع هذه التطورات. ومن الأمثلة على ذلك هبوط أبولو على سطح القمر؛ حيث بدأ من سيناريو مُفضّل وممكن للرئيس كينيدي، ولكنه غير معقول، ثمّ وضعت رؤيته الأساس لخلق المعرفة والخبرات اللازمة لتحقيق ذلك. تقوم السيناريوهات المستقبلية بشكل كبير على الخيارات والتفكير الإبداعي في بلورة خيارات مختلفة.

شكل رقم ١: تضاعف كمية المعلومات في العالم كل ١٨ شهرًا



John L. Petersen, *Out of the Blue: Wild Cards and Other Big Future Surprises: How to Anticipate and Respond to Profound Change* (Berkeley: Arlington Institute, 1997).

هذا التقرير هو نتاج ثلاث جلسات جمعت خيرةً من الخبراء ومجموعة التنبؤ العربية خلال عام ٢٠١٤. وهو يأخذ في الاعتبار التوقعات التي أدلى بها عددٌ من المنظمات على

نطاق واسع، ويستند إلى أقصى حدٍّ ممكن إلى البيانات المتاحة (المشار إليها في قائمة المراجع). يقلل التقرير التكهّنات والتخمينات إلى الحد الأدنى، ويحدّد الثوابت النسبية أو التوجهات الرئيسية التي تهّم منطقة الشرق الأوسط، والتي من غير المرجح أن تتغير خلال العقد المقبل. ربما الأهمّ من ذلك، يحدّد التقرير أيضًا ستة متغيرات للعبة، حيث يُؤثر صنّاع القرار على مجرى الأحداث من خلال اختياراتهم. وبناءً على هذه الخيارات، تم افتراض ثلاثة سيناريوهات محتملة لسنة ٢٠٢٥، واعتبرت من قبل مجموعة الخبراء محتملة ومعقولة.

تعدّ السيناريوهات في علم المستقبل ليست فقط وصفًا للمواقف الممكنة في المستقبل، ولكنها أيضًا ترسم المسارات المؤدية له. وهي مفيدة ليس فقط لأنها تنبثق من مستقبل ممكن، ولكن لأنها تقلل من التكهّنات والتخمينات؛ حيث تُقدّم تفسيرًا معقولاً لتشكل هذا المستقبل. تُركّز السيناريوهات على عوامل رئيسية مختارة عن قصد وتستبعد أخرى. وتتساوى السيناريوهات الثلاثة في احتمالية الحدوث. وفي الحقيقة، يؤدي الاعتقاد بأن فرص سيناريو بعينه للتحقق أفضل من تحيّر يدعو إلى التشاؤم أو التفاؤل، ويؤثر بدوره على القرارات السياسية. وتبيّن الأبحاث أن التوقعات الاقتصادية متفائلة على نحوٍ مصرح به، وهو ما يمكن أن يكون له عواقب وخيمة على المدى البعيد، كتأخر تنفيذ الإصلاحات اللازمة. وقد يميل الخبراء الإقليميون إلى رؤية تطورات المستقبل سلبيًا بشكل عام اعتمادًا على التجارب السابقة، مما يؤدي إلى التشاؤم، بل في كثير من الأحيان يصبح المنظور عميمًا.

تتناول السيناريوهات الثلاثة استقراءً للوضع الحالي: في عام ٢٠١٥، مرّ العالم العربي بالصدمة النظامية الثالثة منذ عام ٢٠١١، ويواجه تحديات عديدة. فالاضطرابات التي باغتت العالم ذاك العام وبدأت في النطاق المحلي قد طورت تداعيات إقليمية معقدة؛ حيث انتقل التركيز المحلي من الاقتصاد إلى الأمن الذي ينهار بسرعة في جميع أنحاء المنطقة. انتقلت السياسة الداخلية إذن من الإصلاح إلى الأجندة الأمنية، وتجاهلت حقيقة أن القضايا الاقتصادية كانت أحد العوامل الدافعة إلى الانتفاضات عام ٢٠١١. امتدت القوات الأمنية في كل مكان، وتزايدت ميزانيات الدفاع في جميع أنحاء المنطقة، في حين تكشفت الفراغات الأمنية وامتدّت في أعقاب أحداث عام ٢٠١١، تتراوح من لبنان إلى العراق وسوريا، وجنوب

الجزائر وجبالها، وجبال تونس وليبيا، بينما تنامت الشبكات غير المشروعة وتطورت إلى منظمات جهادية واسعة النطاق تتعاون أحياناً بعضها مع بعض. تصاعد خطر الإرهاب وانتشر عبر المنطقة، وغالباً ما يكافح من قبل القوات المسلحة وليس المخبرات أو الأجهزة الأمنية الداخلية وحدها.

هكذا امتدّت المشكلات والأزمات الداخلية للدول العربية على المستوى الإقليمي وتفاقت التوترات القائمة من قبل. تجلّى صدى العداء بين إيران ودول الخليج من خلال المشهد السياسي المصري؛ حيث أتهم مرسي بالمؤامرة على مصر بالاشتراك مع حماس وإيران. وفي جميع أنحاء المنطقة، تُحرّض جماعة الإخوان المسلمين وحماس وحزب الله وإيران وتركيا وقطر (والتي تبدو سياستها الخارجية قيد المراجعة في وقت كتابة هذا التقرير) ضد تحالف يضم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر.

على أية حال، انتقلت دول الخليج من مراقبين للسياسة الخارجية إلى صانعي السياسة (مثل قطر)، ولكنهم يختلفون فيما بينهم على الأهداف والأدوات. وعلى الرغم من أهمية فلسطين؛ قلب السياسة الإقليمية، فإنها ظلت معلقة حتى حرب غزة في صيف ٢٠١٤. ومع ذلك، تتضاءل الأزمة هناك كثيراً بالمقارنة بغيرها من الأحداث الجارية؛ مثل استيلاء الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على مناطق بأكملها في العراق وسوريا، وانهيار ليبيا، مما أدى إلى ردود فعل إقليمية.

لا تزال المنطقة تواجه تحديات اقتصادية جمة: ففي عام ٢٠١٢، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد عربياً ٧٩٨١ دولاراً، أي أقل من المتوسط العالمي البالغ ١١٩٧٥ دولاراً. وعلى الرغم من وجود فجوات واسعة جداً في جميع أنحاء المنطقة (يبلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي لليمن ٢٢٨٣ دولاراً، في حين إنه في قطر ١٠٢٢١١ دولاراً) فإنها تواجه صعوبات حقيقية من حيث خلق الثروات وتوزيعها.

مع انتشار الصراع في المنطقة، أسست النظم الاقتصادية المتوازية نفسها مما يغذي دائرة العنف المستمرة. تطورت سوريا من دولة اجتاحتها المشكلات الاقتصادية، إلى اقتصاد

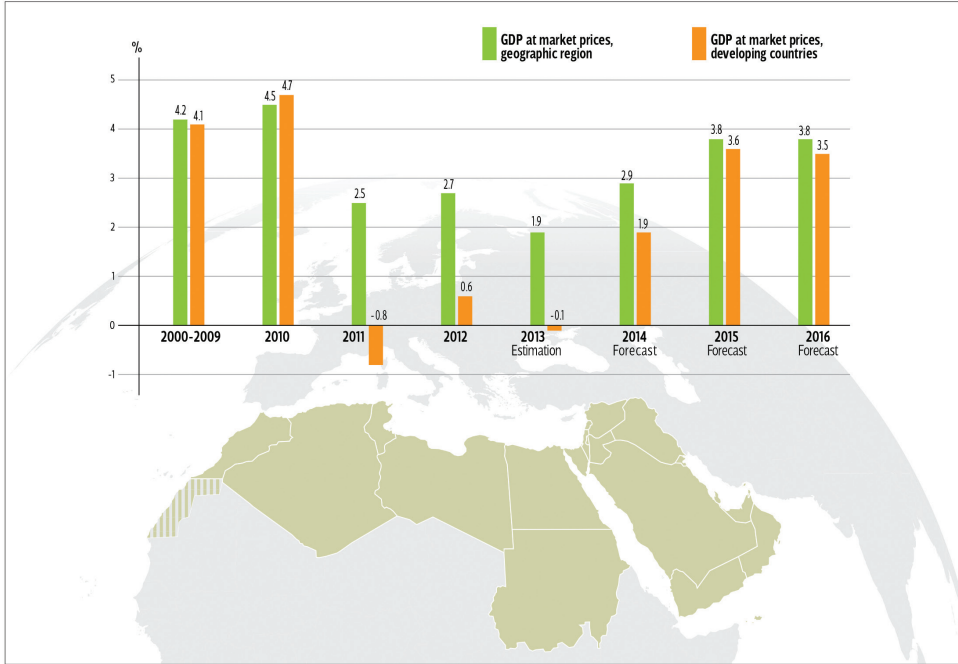
حرب متكامل: فبعد أن عانت من العديد من المشكلات الاقتصادية قبل الحرب -بما في ذلك الجفاف لسنوات طويلة، وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، والإصلاحات المتعثرة لإدخال اقتصاد السوق- تضررت من انهيار البنية التحتية والبيئة الفوضوية التي تُقوض فرص الاستثمار. وبالحدّث عن مؤشر التنمية البشرية، تراجعت سوريا اليوم إلى حيث كانت منذ ٣٧ عاماً، وحتى في معدل نمو متفائل جداً يُقدَّر بـ ٥٪ سنوياً سيطلب الأمر ٣٠ سنة للعودة إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠. تمثل سوريا مثلاً واحداً فقط للاقتصادات التي تضررت من الفراغ الأمني. يتبين في أماكن أخرى، كما هو الحال في ليبيا أو العراق، أن انعدام الأمن قد ساهم في خنق النشاط الاقتصادي، وظهور اقتصادات الظل، وتثبيط الاستثمار الأجنبي. ولا دهشة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أدنى المناطق في العالم في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، وأعلى فعالية من حيث تكلفة الصراع (التكلفة المالية الفعلية، بالإضافة إلى ضياع الفرص الاقتصادية التي تكبدها) والتي قُدّرت بـ ١٢ تريليون دولار منذ عام ١٩٤٨.

وترجع الاقتصادات المتعثرة في المنطقة -مثل مصر وليبيا- إلى العديد من التطورات تتراوح بين الفساد، وتأجيل الإصلاحات، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأسمالية المحاسب، ونقص الموارد. ومن ثمّ، فهناك حاجة ملحة إلى الإصلاح في سياق البيئة المتدهورة للنشاطات الاقتصادية، ونشأة اقتصاد الظل، وارتفاع معدلات البطالة (وخاصةً بين الشباب حيث بلغت ٢٥٪)، وزيادة أسعار المواد الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، قد أدت أحداث ٢٠١١ إلى رفع التوقعات والتطلعات بين السكان بحيث يصعب على الحكومات تحقيقها. وحتى الاقتصادات الريعية تعاني بسبب انعدام الأمن؛ حيث انخفض إنتاج النفط عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في سوريا والعراق وليبيا واليمن، في حين زودت المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة من الإنفاق الاجتماعي بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، يُتوقع انكماش سوق النفط العالمي بفضل زيادة في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة وضعف الطلب العالمي.

تكافح جميع الدول العربية من أجل هوية وطنية، كما يتضح من النقاش الدائر حول اختفاء دول سايكس بيكو. وتُعدُّ الأيديولوجيات السياسية الرئيسية الإقليمية بالأساس وليست وطنية، وتسعى ضمناً نحو إلغاء الدولة العربية على هذا النحو. ترفض الأشكال المختلفة من الإسلاموية أو العروبية نظام الدولة الإقليمية كما هو، وتسعى إلى إقامة دولة عربية أكبر. تعتبر كلُّ من الأيديولوجيتين ذات صبغة طائفية، وتستخدمها الدول والجماعات المحلية على حدِّ سواء؛ حيث إنها تدعم إما العرب على غيرهم (مثل الأكراد أو الإسرائيليين أو الإيرانيين)، أو تُفضِّل أحد أشكال الإسلام بالتحديد. وعلى الرغم من أنَّ انتفاضات ٢٠١١ كان لها في البداية بُعد عربيّ قويّ، فإنها قد أفسحت الطريق الآن إلى خطاب إسلامي مسلح.

ظهرت ثلاثة تيارات مختلفة من الإسلام السياسي على الساحة في أعقاب الثورات العربية، على الرغم من أنها لم يكن لها دور دافع في أحداث ٢٠١١: الإسلام المنتخب الذي تمثله حماس، وحزب النهضة، والإخوان المسلمون (بدعم من قطر وتركيا)؛ والإسلام المحافظ الذي تمثله المملكة العربية السعودية وحلفاؤها؛ والإسلاموية الثورية المتطرفة التي تمثّلها جماعات مثل داعش وتنظيم القاعدة وبيت المقدس وجبهة النصرة. تتداخل المعسكرات الثلاثة في لعبة سياسية صفرية تتطور على الصعيد المحلي. تكافح النخب السياسية حالياً؛ حيث فشلت جميع الأحزاب السياسية - قديمة وجديدة - في تقديم إستراتيجيات معقولة حول كيفية الإصلاح، بدلاً عن إنتاج قوائم الأمانى والشعارات. انخرطت ما يطلق عليها الأحزاب الليبرالية العربية في سلوك غير ليبرالي، في حين إن اليسار العربي لم يتمكن من الوفاء بمطالب العدالة الاجتماعية. أما الشباب، الذي كان المحرك الرئيسي لأحداث ٢٠١١، فلم يتمكن من الاستفادة من زخم الثورات العربية، وأستبعدوا وخُيبت آمالهم.

شكل رقم ٢: التنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا
 The World Bank, *Global Economic Prospects* (Washington DC, 2015).



١- التوجهات الكبرى

«التوجهات الكبرى» هي الاتجاهات الرئيسية التي من غير المرجح أن تتغير أو تتحرك باتجاه عكسي في إطار زمني معين، وهي تحدد «مساحة الإمكانية» في المستقبل.

يستمر سكان العالم العربي في النمو، فيزيد العدد من ٣٥٧ مليون نسمة في عام ٢٠١٥ إلى ٤٦٨ مليون في عام ٢٠٢٥. وعلى الرغم من التباطؤ المتوقع في النمو الديموغرافي، من المتوقع أن يبقى إجمالي متوسط معدل الخصوبة الإقليمي (أو متوسط عدد الأطفال لكل امرأة) عاليًا في البلدان العربية بمعدل ٣,١ أكبر من المتوسط العالمي الذي بلغ ٢,٧ للفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠. وحتى لو انخفض معدل الخصوبة سريعًا، إلا أن النمو السكاني سيستمر. ونظرًا لارتفاع معدلات الخصوبة في الماضي القريب، أصبحت نسبة كبيرة من السكان من الشباب (تُعرف عادةً بالفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٠).

يتزامن ذلك مع اتجاه آخر، ألا وهو التحضر. في عام ٢٠١٥، كان أكثر من ٥٦٪ من المواطنين العرب يقيمون في المدن، ويُتوقع أن تصل النسبة إلى ٦١,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٠. من المتوقع أن تستقر هذه النسبة ثم تتصاعد - وهو ما يتماشى مع أنماط الحياة في بقية دول العالم. وتكمن الدوافع الرئيسية للهجرة من الريف في العالم العربي في تركيز الأنشطة الاقتصادية داخل المدن، والهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط، بالإضافة إلى الجفاف والنزاع. ويعد تدفق الهجرة من الأهمية بمكان لأن المدن العربية تفتقر إلى البنية التحتية والموارد اللازمة لاستيعاب سكان الريف، وبالتالي فإنها تثير بعض الاحتمالات لتوتر والاحتكاك.

وقد بدأت آثار ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ في التأثير على المجتمعات العربية على مختلف المستويات. فقد تمّ تحديد منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص باعتبارها واحدة من أهم النقاط الساخنة في تغير المناخ. ومع ذلك، فإن المسألة ليست أولوية بالنسبة لمعظم الحكومات العربية اليوم. تتحدد تهديدات تغير المناخ في العالم العربي في ثلاث ظواهر: ظاهرة الاحتباس الحراري والتصحر، وندرة الموارد، وارتفاع مستويات البحر. في عام ٢٠٠٧، توقعته الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) زيادة في درجة

حرارة تصل إلى ٢ درجة مئوية في عام ٢٠٢٥ لمنطقة جنوب المتوسط. والمتوقع أن يسهم هذا في زيادة الجفاف، وانخفاض نسبة الرطوبة في التربة، وزيادة معدلات التبخر؛ بمعنى التتح، والتحويلات في أنماط سقوط الأمطار الموسمية. وتُعدُّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واحدة من أفقر مناطق العالم من حيث المياه، وبالتالي فهي أكثر عرضة للخطر. وعلى الرغم من استثمار دول مجلس التعاون الخليجي في تحلية المياه كمحاولة للتخفيف من نقص المياه، فإن نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة في البلدان يقع العربية تحت خط الفقر المائي.

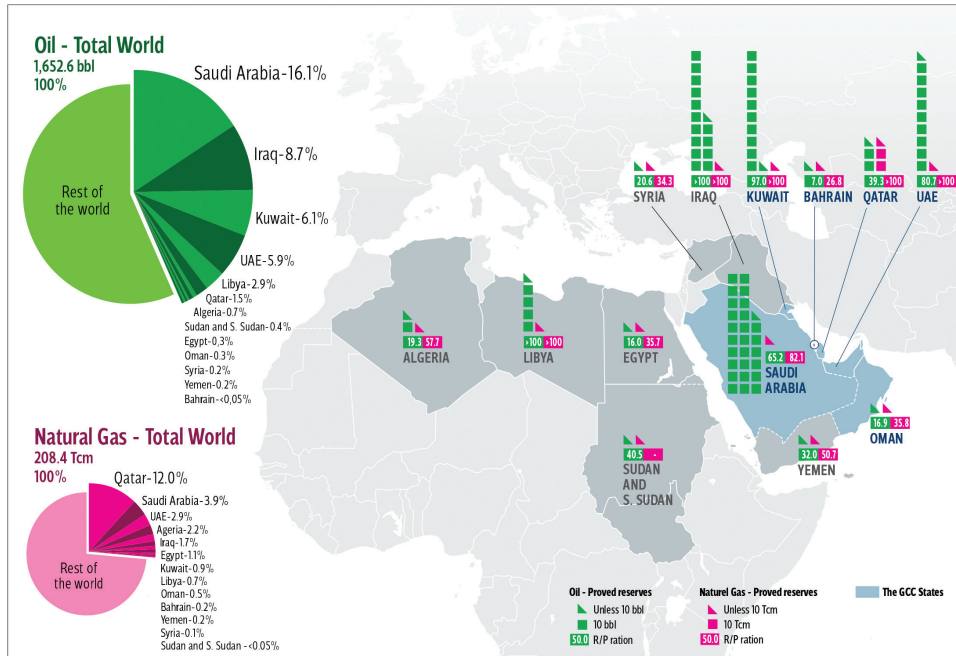
يُعدُّ ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة أخرى للتغير المناخي. وقد تنبأت الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ بارتفاع منسوب يُقدَّر من ٠,١ متر إلى ٠,٣ متر بحلول عام ٢٠٥٠، مع تأثير كبير على منطقة البحر المتوسط بسبب المناطق المنخفضة الساحلية في بلاد مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس وليبيا. وما يزيد الأمر سوءاً حقيقة أن المناطق الساحلية هي واحدة من أعلى معدلات الكثافة السكانية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تُعتبر مصر واحدة من أكثر خمس دول في العالم من المتوقع أن تكون في خطر ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل متر واحد، وهو ما قد يهدد مدينة الإسكندرية.

التوجهات الكبرى المتوقعة	
التركيب السكاني	سينمو سكان العالم العربي من ٣٥٧ مليون إلى ٤٦٨ مليون نسمة، بالرغم من انخفاض معدلات الخصوبة.
التحضر	سترتفع نسبة السكان في المدن من ٥٦٪ إلى ما يزيد عن ٦١٪.
التغير المناخي	سيؤثر تغير المناخ على العالم العربي بشكل خاص، لأنه سيؤدي إلى تفاقم تحديات جسيمة من نقص المياه والتصحر، فضلاً عن ندرة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، سيؤثر ارتفاع منسوب مياه البحر على المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية مباشرةً.
الطاقة	تستمر الدول العربية المنتجة للنفط في الاعتماد اقتصادياً على قطاع النفط والغاز، مع توقع ازدياد الطلب العالمي.
أسعار الغذاء	تستورد كل الدول العربية غذاءها، وستستمر عرضة لارتفاع الأسعار وتقلباتها.
معدلات محو الأمية	يُتوقع ارتفاع معدلات معدل محو الأمية لأعلى من ٩٠٪ عام ٢٠٢٥.
انتشار الإنترنت	يتوقع ارتفاع انتشار الإنترنت واستخدامه من ٢٥٪ إلى ٥٠٪.
المساواة بين الجنسين	على الرغم من التقدم البطيء، فإن عدد النساء في قطاعات السياسة والأعمال يتزايد باستمرار.
متغيرات في قواعد اللعبة	
بطالة الشباب	هل ستتخذ الدول العربية الإجراءات اللازمة للحدّ من مستويات البطالة الحالية؟
التأثر بتقلب أسعار الغذاء	هل تقدر الدول العربية على تخفيف الآثار المدمرة المحتملة لتقلب أسعار الغذاء؟

هل تستطيع الدول العربية احتواء الإرهاب أو القضاء على انعدام الأمن ومعالجة آثاره؟ وبأي تكلفة؟	انعدام الأمن
هل تستطيع هذه الدول التي تسعى لاحتواء حالة انعدام الأمن أن تحمي نفسها من حالة انعدام الأمن التام في مناطق مثل سوريا وليبيا والعراق؟ وما رد فعل الدول العربية إذا ما نجحت إيران في حيازة قوى نووية؟	الامتداد الإقليمي
هل سيخلف النموذج التونسي نماذج مشابهة في المنطقة؟	التغير الديمقراطي
هل سيصبح الإسلام السياسي قوة متكاملة، أم سيتم احتواؤه؟ وفي هذه الحال، كيف سيكون رد الفعل؟	الاستيعاب
المستقبلات الممكنة	
يُعدُّ هذا السيناريو الأكثر معقولة؛ حيث تُدار فيه القضايا الاقتصادية والسياسية بدلاً عن حلّها، مما يؤدي إلى إطالة أمد الاضطرابات وعدم الاستقرار.	التهدئة العربية
يُمثِّل هذا السيناريو أسوأ الحالات المنطقية؛ حيث تفشل الدول العربية في معالجة القضايا الاقتصادية الرئيسية لأنها تركز على الأمن فقط، ونتيجة لذلك، يصبح الاستياء الشعبي أكثر تعبيراً عن نفسه، مما يؤدي إلى انتشار الاضطراب.	الانفجار الداخلي العربي
إدراكاً للضرورة الملحة للإصلاح، تُطبق الدول العربية إصلاحات واسعة النطاق تؤدي بدورها إلى انتعاش اقتصادي؛ وهو الأساس لمستقبل أكثر إشراقاً.	الفزة العربية

بحلول عام ٢٠٢٥، لن يكون هناك حافز للدول العربية المنتجة للنفط للمضي قدماً في الإصلاح؛ حيث تستمر موارد النفط والغاز في كونها مصدراً رئيسياً للدخل على الرغم من تناقص عوائد الإنتاج. تمتلك الدول العربية أكبر احتياطي مؤكد من النفط في العالم بنسبة ٤٣٪، وكذلك أكثر من ربع إجمالي احتياطي الغاز المؤكد في العالم. سيعزز اتجاه الاعتماد على موارد الطاقة بزيادة ٤١٪ في الطلب على الطاقة الأولية بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠٣٥. وسيرتفع الطلب على الغاز بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥، في حين إن الطلب على النفط سوف يصل إلى ٩٩,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٣٥، بعد أن كان ٨٧,٤ مليون برميل يومياً عام ٢٠١١. وسيأتي ٩٥٪ من نمو الطلب المتوقع من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ حيث تُعدّ الصين والهند في صدارة الاستهلاك العالمي للطاقة.

شكل رقم ٣: احتياطات مؤكدة من النفط والغاز في الاقتصادات العربية في نهاية ٢٠٢٠



Bassam Fattouh and Laura El-Katiri, *Energy and Arab Economic Development*, Arab Human Development Report. Research Paper Series ([Oxford]: United Nations Development Programme (UNDP). Regional Bureau for Arab States, [2012]); International Energy Agency (IEA), *World Energy Outlook 2012* (Paris, 2012).

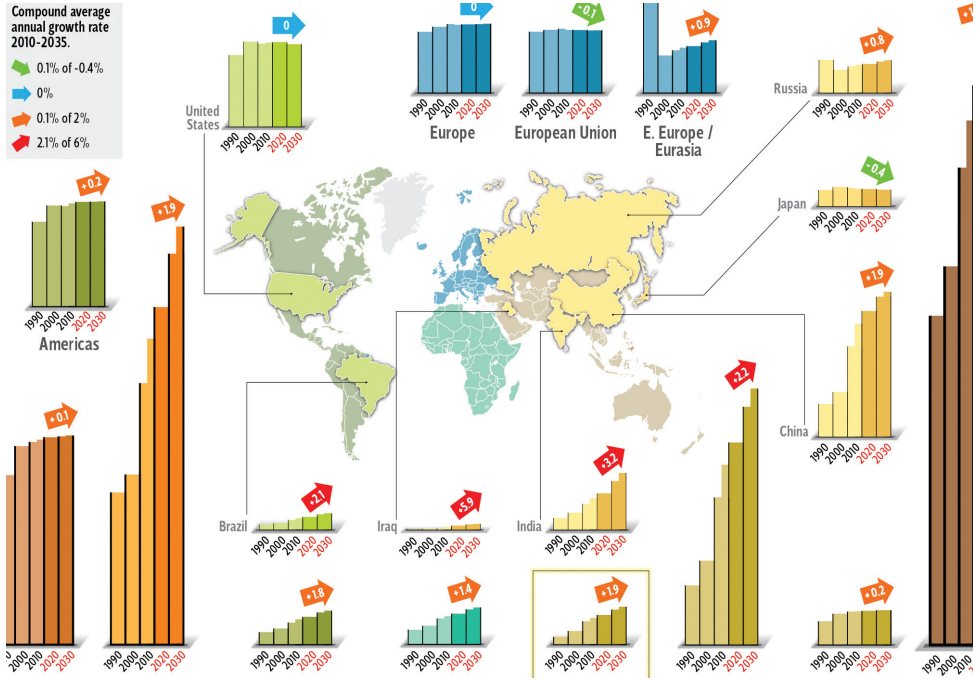
أصبح التحول الرئيسي مرئياً بالفعل؛ حيث يلبي النفط والغاز العربي احتياجات أسواق آسيا والمحيط الهادئ بشكل متزايد. وعلاوةً على ذلك، يتزايد الطلب على الطاقة في الشرق الأوسط بمعدل ١,٩٪ سنوياً في المتوسط بين أعوام ٢٠١٠ و ٢٠٣٥، يدعمه زيادة السكان، وارتفاع الدخل، والتطور السريع للوقود الحفري. وعلى الرغم من تحميد تداعياته المحتملة في الشرق الأوسط مؤقتاً، فإن مشروع خط أنابيب نابوكو سيعزز تكامل منتجي الطاقة العرب في السوق الدولية.

تُوضِّح الآثار المترتبة على اكتشاف الغاز غير التقليدي (أو الغاز الصخري) واستغلاله شقين. أولاً، يمكن النظر لبعض الدول العربية، مثل الجزائر وليبيا، على أنها منتج واعد للغاز الصخري مثلما جاء في تقرير وكالة الطاقة الدولية لسوق الغاز على المدى المتوسط في عام ٢٠١٣. تحتل الجزائر المرتبة الثالثة على مستوى العالم من حيث احتياطي الغاز الصخري الذي يقدر بحوالي ٧٠٧ تريليونات قدم مكعب، وهي بالفعل ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي لأوروبا. ومع ذلك، فمن غير المرجح استخراج الغاز الصخري في الجزائر وليبيا قبل عام ٢٠١٨ نظراً لعدم وجود أطر استثمار وبنية تحتية مناسبة، حيث يكلف ٤ أو ٥ مرات أعلى من الغاز التقليدي، فضلاً عن البيئة الجغرافية-السياسية غير المستقرة. ثانياً، تمثل «ثورة الصخر الزيتي» في أمريكا الشمالية تطوراً كبيراً من حيث إنتاج الطاقة، حيث أصبحت مكتفية ذاتياً بفضل الاكتشافات الكبيرة لحقول الغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة وكندا، وإلى حد ما المكسيك. ويمكن أن يعني هذا أن الولايات المتحدة قد تفقد اهتمامها بدول الخليج العربي حيث مصادر إنتاج الطاقة. وحيث إنها خفضت وارداتها من منطقة الشرق الأوسط منذ أزمة النفط في سبعينيات القرن العشرين وقبل «ثورة الصخر الزيتي» بمراحل، فكانت قد أوقفت بالفعل استيراد كميات إستراتيجية من الخليج.

لا تزال أسعار النفط والغاز بشكل عام متقلبة، حتى مع زيادتها الثابتة على المدى الطويل. يُعد النقص الحالي وما يتبعه من زيادة في الأسعار ليس نتيجة للصدمات قصيرة الأجل، مثل الحرب والثورة، ولكن بسبب تضخم استهلاك النفط في آسيا، والذي قوبل بزيادة عرض وإنتاج الصخر الزيتي.

ترتبط أسعار المواد الغذائية بأسعار الطاقة ارتباطاً وثيقاً، خاصةً في الدول المستوردة للمواد الغذائية مثل الدول العربية. تُعد سلة الأغذية الزراعية كثيفة الاستخدام للطاقة في جميع مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد والتخزين وتجهيز الأغذية ومعالجتها، بالإضافة إلى النقل والتوزيع وكذلك إعداد الطعام. ونتيجة لذلك، يتسلسل ارتفاع أسعار النفط ليؤثر على أسعار المواد الغذائية. وتصبح الدول العربية مُعرّضة بشكل خاص لهذا التقلب، لأنها لم تعد تنتج ما يكفي استهلاكها الخاص وتعتمد كلياً على الاستيراد. في عام ٢٠١٤، بلغت نسبة الزراعة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، فضلاً عن ضعف الصناعة التحويلية. والأهم، تُمثّل الدول العربية أعلى متلقٍ للمعونات الغذائية في العالم، ويبلغ متوسط إنفاقها ٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي على دعم المواد الغذائية، ولكنها غير فعالة لأنها لا تقيّد شريحة المجتمع الأكثر فقراً.

شكل رقم ٤ : الطلب العالمي على الطاقة الأولية حسب المنطقة في سيناريو السياسات الجديدة (Mteo)



International Energy Agency (IEA), World Energy Outlook 2013 (Paris, 2013).

وعلى صعيد أكثر إيجابية، يُتوقع ارتفاع معدلات محو الأمية في المنطقة على مدى العقد القادم، حيث ارتفعت من ٥٥٪ عام ١٩٩٠ إلى ٧٧٪ عام ٢٠١١، و ٩٠٪ بين جيل الشباب. ومع ذلك ونتيجة للنمو السكاني، انخفض العدد الفعلي للأميين البالغين من ٥٢ مليوناً إلى ٤٨ مليوناً. وفي بعض البلدان لا يزال محو الأمية بين الإناث البالغات منخفضاً نسبياً مقارنةً بالمتوسط العالمي.

ويعكس هذا جزئياً نتائج متفاوتة لمبادرة التعليم للجميع التي أطلقتها الحكومات العربية عام ٢٠٠٠، بحيث تلتزم بتوفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال والشباب والكبار. وقد تمّ تحديد ستة أهداف لا بُدَّ من تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. وحتى الآن، من المتوقع

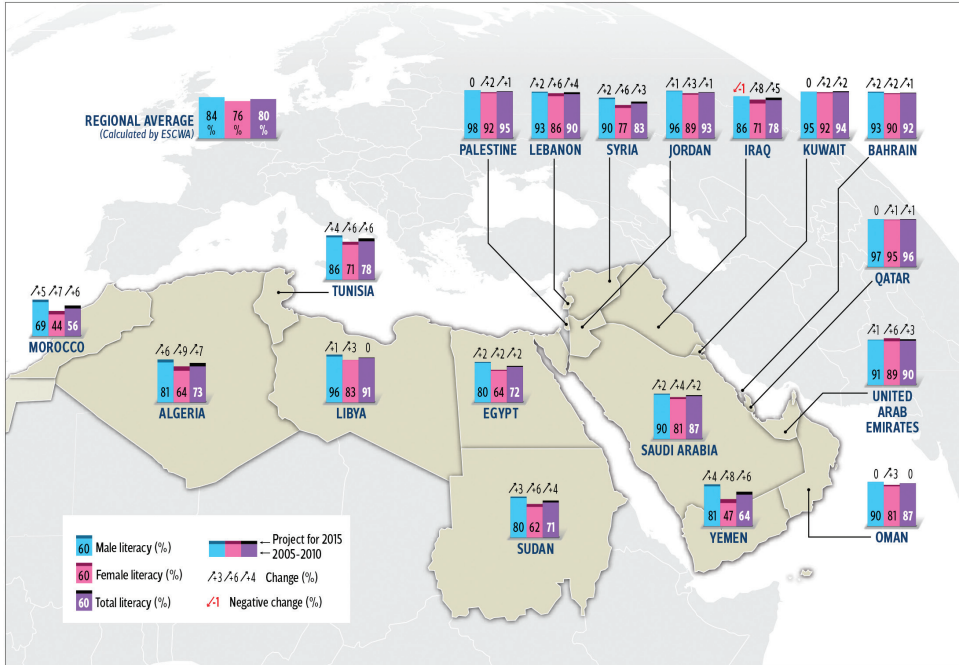
أن تنجح البحرين والكويت فقط في تعميم التعليم الابتدائي، والمساواة بين الجنسين، وخفض معدل الأمية بين الكبار إلى النصف. أما البلدان الأخرى فستحقق في تحقيق أحد هذه الأهداف: فستحقق قطر مثلاً في تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وتحقق كل من مصر والأردن وسوريا والإمارات العربية المتحدة في هدف محو الأمية؛ أما عُمان فلن تحقق تعميم التعليم الابتدائي. وستحقق ست دول أخرى هدف تعميم التعليم الابتدائي فقط، وهي: الجزائر والعراق ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس. بينما تفشل ثلاث دول، وهي: جيبوتي والسودان واليمن، في تحقيق أي من هذه الأهداف المحددة زمنياً. ومن ثم، فإن عدم كفاية الاستثمار في التعليم يعرقل خلق «وظائف الغد» التي تتطلب مهارات أكثر تقدماً. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الاستثمارات في التعليم والنهوض به سيثمر فوائد كبيرة في المستقبل.

يتخلف العالم العربي عن بقية دول العالم من حيث انتشار الإنترنت؛ حيث إن ٢٥٪ فقط من السكان متصلون بشبكة الإنترنت - على الرغم من وجود تباينات كبيرة في المنطقة. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة مستخدمي الإنترنت إلى ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥. شهد عام ٢٠١٢-٢٠١٣ تغييرات كبيرة في أنماط استخدام الإنترنت في المنطقة العربية؛ حيث اكتسبت وسائل التواصل الاجتماعي والمعاملات المحاسبية والتجارة الإلكترونية زخماً كبيراً في جميع أنحاء المنطقة بعد الثورات العربية. ينشط حوالي ٥٣ مليون مستخدم عبر وسائل التواصل الاجتماعي من أصل ١٢٥ مليون مستخدم للإنترنت. ومن المأمول أن تؤدي زيادة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى تعزيز تطوير مجتمعات المعرفة العربية.

من المتوقع أيضاً حدوث تقدم على صعيد المساواة بين الجنسين، بالرغم من استمرار وجود تحديات جوهرية في المنطقة بشكل عام. وقد صدقت جميع الدول العربية في نهاية المطاف على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، باستثناء السودان، على الرغم من تحفظات الدول العربية على قضية المساواة. وقد تحقق بعض التقدم الملحوظ في السنوات القليلة الماضية؛ فقد طرحت الجزائر والأردن والمغرب وتونس حصصاً برلمانية

للنساء في القوانين الانتخابية الوطنية. كما يزداد تدريجيًا عدد النساء اللواتي ينخرطن في الاقتصاد والسياسة.

شكل رقم ٥: محو الأمية للبالغين في مجموعة مختارة من الدول العربية



UNESCO, Education for All Regional Report 2012 for Arab States: Global Education for All Meeting, Paris, 21-23 November 2012 (Paris, 2012).

٢- متغيرات اللعبة: أين نذهب من هنا؟

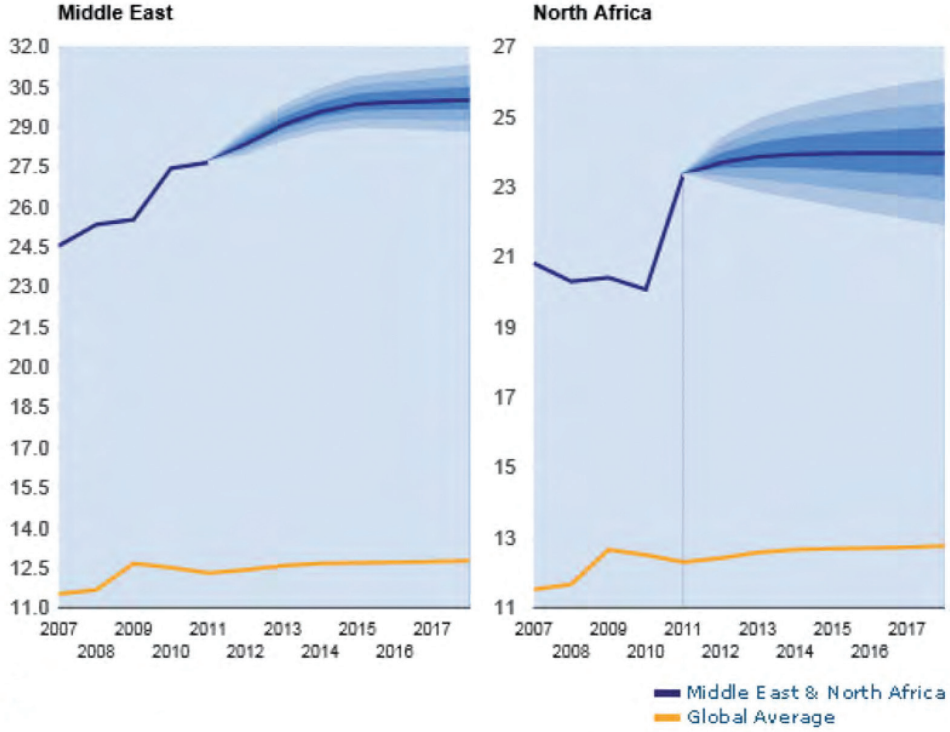
في الدراسات المستقبلية، تُعدُّ متغيرات اللعبة الأحداث أو الظروف التي لن يكون لها فقط تأثير غير متجانس في المستقبل، ولكن ترافقها أيضًا حالة من عدم اليقين بخصوص الاتجاهات. يتعلق هذا بحقيقة وجود العديد من الاختيارات والفاعلين المؤثرين في الحدث أو السياق وعدة روابط للمجالات المتغيرة. وتُعدُّ محاولة تضيق هذه السيناريوهات وتحديدًا يقيماً غير ممكنة؛ حيث إن متغيرات اللعبة تأتي على شكل أسئلة لأن هناك حالة من عدم اليقين بشأن تطورها.

ولعل أهم متغيرات اللعبة هي بطالة الشباب. تُمثِّل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى معدل للبطالة في العالم؛ بمعدل حوالي ١٠٪. كما أن معدل البطالة بين الشباب هو الأعلى على مستوى العالم.

على الرغم من خطاب الإصلاح، فقد ازداد الأمر سوءًا منذ عام ٢٠١١؛ حيث ارتفع معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط من ٢٦٪ عام ٢٠١١ إلى ٢٧,٩٪ عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٨,٦٪ بحلول عام ٢٠١٨. أما في شمال إفريقيا فقد كان المعدل ٢٨,١٪ عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٢٩,٥٪ بحلول عام ٢٠١٨. تعتمد كل التوقعات على افتراض غير مؤكد على الإطلاق أن الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط سيستمر في النمو بنسبة ٤٪ في السنة، وفي منطقة شمال إفريقيا بنسبة ٤,٥٪. ولكن على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ارتفع نسبيًا وبشكل مستقر في العقد الأخير، فإن هذا لم يؤدِّ إلى خلق فرص عمل والحد من الفقر. وتتجلى الظاهرة في كلٍّ من الدول المصدرة والمستوردة للنفط: بلغ معدل البطالة بين الشباب في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال ٢٨,٣٪، ونحو ٥٣٪ في اليمن. وعلى الرغم من أن البطالة عادةً ما تتركز بين العمالة غير الماهرة، فإنها مرتفعة خاصةً بين خريجي الجامعات في العالم العربي؛ حيث مثلت ٤٥٪ من الخريجين العاطلين عن العمل في الأردن، و ٤٣٪ في المملكة العربية السعودية، و ٣٠٪ في لبنان.

لا تمثل ظاهرة ما يسمى بالانبعاج الشبابي في الهرم السكاني Youth Bulge - وهي تشير إلى ارتفاع نسبة السكان أقل من ٣٠ عامًا - مشكلة اجتماعية بالضرورة؛ حيث يمكن أن تكون بمثابة حافز للتنمية الاقتصادية (ظاهرة «العائد الديموغرافي»)، أو تتحول إلى قنبلة سكانية حين لا يستوعب سوق العمل كل هؤلاء الشباب الباحثين عن عمل. تتحول ظاهرة البطالة حينها من قضية اجتماعية أو اقتصادية بحثة إلى مصدر قلق أمني. ومما لا شك فيه توطد العلاقة بين الاضطرابات والنزاعات من جهة، وارتفاع معدلات البطالة في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٠ عامًا من جهة أخرى؛ حيث اتضح أن ٨٠٪ من النزاعات والحروب الأهلية التي وقعت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٩ كانت في البلاد التي تكون فيها نسبة ٦٠٪ من السكان دون سن ٣٠ وعاطلين عن العمل. وتُظهر الإحصاءات أن كل درجة مئوية زيادة في عدد السكان من الشباب تُضخم خطر النزاع بنسبة ٤٪ في كل دولة. وحيث يُشكل الشباب أكثر من ٣٥٪ من السكان البالغين، تبلغ مخاطر النزاعات وخاصة الإرهاب أعلى بنسبة ١٥٠٪. وتؤكد الدراسات الحديثة أن الدول التي لديها أعداد كبيرة من الشباب العاطل عن العمل تُعدُّ أكثر عرضة لخطر الأنشطة الإرهابية. وتنطبق كل هذه العوامل على العالم العربي الذي يجمع بشكل خطير بين ارتفاع معدلات الخصوبة، والتحضر، وبطالة الشباب (وخاصةً بين الجامعيين). تُشكل بطالة الشباب تحديًا أمنيًا حقيقيًا للدول العربية: هل ستكون قادرة على التصدي لها بحلول عام ٢٠٢٥؟ وبعكس قضايا أخرى مثل السكان أو تغير المناخ، وتُعدُّ البطالة من القضايا التي تظهر فيها التطورات بسرعة في حالة وجود السياق المناسب وعند اتخاذ القرارات السياسية المناسبة. ويقتصر هامش المناورة على بعض الدول العربية في هذا الصدد، وعادةً ما تؤدي سياسات تحفيز التشغيل إلى تعميق العجز المالي المتضخم بالفعل في دول مثل مصر.

شكل رقم ٦: معدل البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



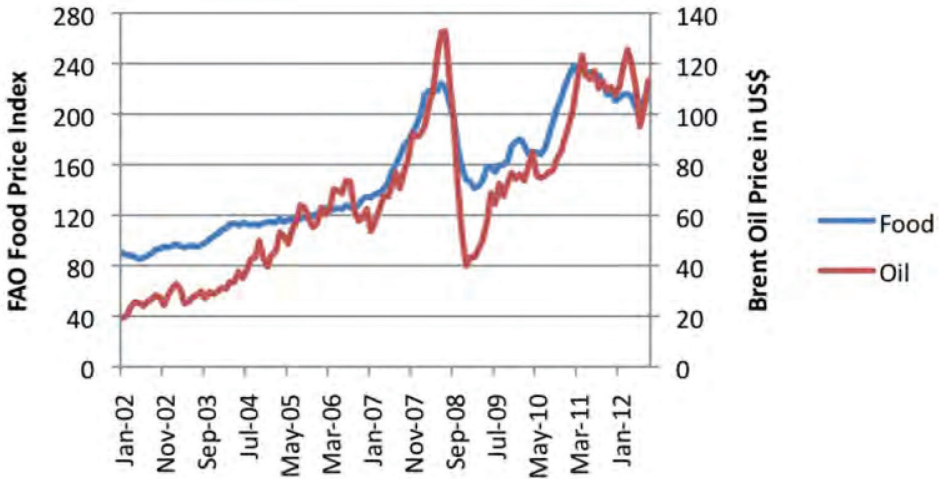
International Labour Organization, "Youth Unemployment Rate Estimates and Projections by Region 2007-2017", http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/multimedia/maps-and-charts/WCMS_212431/lang--en/index.htm

ولا تواجه الدول العربية التحديات فقط في سوق العمل، ولكن أيضاً في سوق الغذاء. وعلى الرغم من أن الاقتصادات العربية زراعية أساساً بطبيعتها، فإن الزيادة السكانية أدت إلى الاعتماد بشكل كبير على الواردات الغذائية، ولا سيما القمح. فاليوم، تُعدُّ معظم الدول العربية دولاً مستوردة للغذاء وأكثر عرضة لتقلب أسعار المواد الغذائية؛ حيث إن أسعار الغذاء ترتبط مباشرةً بالسعر العالمي للنفط: تزيد أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٪ عند ارتفاع سعر النفط بنسبة ٢٪. كما يُؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية على القطاعات والشرائح المجتمعية الأكثر

فقراً، ويمكن أن تؤدي إلى تبعات تخريبية مثل انتفاضات الخبز أو المظاهرات الحاشدة في المجتمعات ذات معدلات الفقر المرتفعة.

وعلى الرغم من حقيقة تقلب أسعار المواد الغذائية وارتفاعها، فإنه يُتوقع صعوبة تغلب الدول العربية على هذا التقلب. ومن ثمَّ وجدت جهود وآليات لتخفيف هذا التقلب، مثل إنشاء نظام للإنذار المبكر في أسعار المواد الغذائية، وخفض أسعار المواد الغذائية من خلال تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، والحدّ من الاعتماد على الاستيراد من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة الوطنية، والتحليل على صدمات الأسعار من خلال إنشاء الرقابة التجارية وتوفير مخزونات احتياطية. حتى الآن، اتخذت تونس والأردن والبحرين فقط هذه التدابير لتقليل التبعيّة على تقلب سعر الغذاء. ويصبح السؤال: هل ستنجح الدول العربية في اتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف الأثر المدمر المحتمل لتقلب أسعار الغذاء، وخاصةً في ضوء تغير المناخ؟

شكل رقم ٧: مقارنة بين أسعار الغذاء والنفط



Gail Tverberg, *Our Finite World* (2012).

تؤدي البطالة وتقلب أسعار المواد الغذائية وارتفاعها إلى تفاقم انعدام الأمن الداخلي، وهي المشكلة القائمة بالفعل. وتواجه التحديات الأمنية في ليبيا وجنوب الجزائر وشبه جزيرة سيناء في مصر وسوريا والعراق - الإرهاب الإسلامي، فضلاً عن تداعيات أخرى أيضاً. واتسعت الشبكات الإجرامية وتعددت أنشطتها بين الخطف والاتجار بالبشر. تُؤثر كل هذه العواقب ليس فقط على الجانب الأمني ولكن أيضاً على الاقتصاد؛ حيث رفعت كل الدول العربية من ميزانيات الدفاع في وقت تقلص وانكماش الاقتصادات، كما تمّ تحويل الموارد من الإصلاحات الهامة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يُحجّم انعدام الأمن السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتُعدّ التحديات الأمنية أحد أهم التحديات التي تواجه الدول العربية اليوم، ولكن هناك عدة خيارات متاحة حول كيفية المعالجة، وقد يخلق بعضها المزيد من انعدام الأمن. وعلى الرغم من الجهود الحالية البطيئة في إصلاح قطاع الأمن في معظم الدول العربية، فإن المضيّ قدماً في الإصلاح قد يغير مجرى الأحداث - إذا ما اختارت الدول العربية ذلك. في ضوء هذا، هل تستطيع الدول العربية التعامل مع الأمن الجنائي وهزيمة الإرهاب؟ وفي حالة ليبيا وسوريا، فإن السؤال أكثر بدائية: هل يستطيع أحد الفواعل فرض سيطرته على الأرض خلال العقد المقبل وتحقيق الاستقرار الدائم؟

يُمثّل انعدام الأمن مصدر قلق أيضاً على المستوى الإقليمي: يهدد الانفجار الداخلي في ليبيا والعراق وسوريا بسحب جيرانهم المباشرين كالجزائر وتونس ولبنان والأردن إلى عدم الاستقرار بدورهم. هل ستكون هذه الدول قادرة على الصمود واحتواء آثار انعدام الأمن المجاور؟ إذا ما حازت إيران على قوى نووية في العقد المقبل، سيتبع ذلك تأثير فوري على المنطقة من خلال دعم وتمكين حلفاء إقليميين مثل حماس وحزب الله والنظام السوري. ومن المتوقع تصاعد الطائفية، إلا أن هذه الظاهرة ستظل محدودة في الخليج والشرق الأوسط.

على الصعيد السياسي، معظم دول الثورات العربية لا تزال تكافح من أجل إنشاء نظام جديد. وتبرز الحالة التونسية في هذا الصدد، على الرغم من أن انتقالها لا يمكن اعتباره مثاليًا، فإنه من المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٥ ستتحج نحو الديمقراطية أو تعود إلى النظام السلطوي. وفي كلتا الحالتين فإن السؤال هو: هل سيتكرر النموذج التونسي ويكون

له تداعيات في المنطقة، أم أن المماثلة في تحقيق الديمقراطية ربما تؤدي إلى مزيد من الاضطرابات؟ ويرتبط بهذا مسألة صعود التيار الإسلاموي في الانتخابات، ولا سيّما جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها الإقليميين حماس وحزب النهضة. هل سيواصل حزب النهضة لعب دوره الحاسم في السياسة التونسية؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما هي التداعيات الإقليمية لذلك على التواجد الانتخابي للتيارات الإسلامية في أماكن أخرى، ولا سيّما مع حظر جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها منظمة إرهابية في مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة؟

٣- المستقبلات الممكنة في عام ٢٠٢٥

يحدد هذا الفصل ثلاثة سيناريوهات متناقضة للعالم العربي في عام ٢٠٢٥. تُوضح مآل الحالات النهائية الثلاث الممكنة. وتأخذ هذه السيناريوهات بعين الاعتبار التوجهات الرئيسية التي من غير المرجح أن تتغير، وتُطور ثلاث طرق مختلفة يستطيع صانعو السياسات من خلالها اتخاذ ردّ فعل مناسب وإدارة الأزمات التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط في عام ٢٠١٥. يتمثل السيناريو الأول في «التهدئة العربية»؛ حيث تتجه الدول العربية إلى الإصلاح، ولكن ليس بما يتطلبه تغيير الوضع. يتناول السيناريو الثاني «الانفجار الداخلي العربي» وفشل الدول العربية في معالجة القضايا الساخنة. أما السيناريو الثالث؛ «القفزة العربية»، فهو سيناريو الإصلاح المستدام.

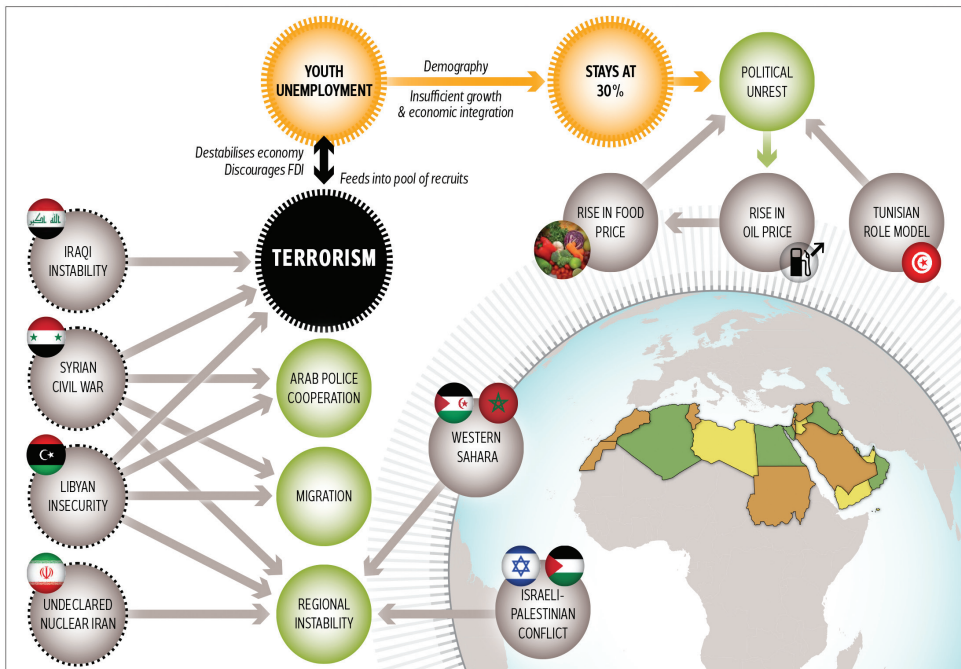
أ- سيناريو التهدئة العربية

تواجه الدول العربية في عام ٢٠٢٥ تحديات جمة في البطالة بين الشباب ومطالب لمزيد من المشاركة السياسية واستشراء التهديد الإرهابي. يُبقي تهديد الإرهاب المنطقة في فخّ الصراع رغم احتوائه النسبي؛ حيث الإصلاح مؤجل لأمد غير معلوم لأسباب أمنية، وبالتالي يستمر الصراع ويغذي العنف. تعيق النزاعات الممتدة والعنف الموسّع في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق واليمن ومصر وليبيا والصحراء الغربية ليس التكامل الإقليمي فحسب، بل التنمية الاقتصادية للمنطقة ككل؛ حيث مضى عقد لم تتقدم فيه المنطقة على صعيد القضاء على العنف واستعادة الاستقرار، على الرغم من تجنب الانهيار التام.

بلغت البطالة بين الشباب، وهي المحرك الرئيسي للاضطرابات في عام ٢٠١١، نسبة ٣٠٪ حتى الآن، وذلك نتيجة النمو السكاني وحقيقة أن أسواق العمل غير قادرة على استيعاب الباحثين عن عمل، وخاصةً الجامعيين. وعلى الرغم من تدشين الدول العربية للعديد من برامج الإصلاح في محاولة لمطابقة المهارات مع مطالب أصحاب العمل بعد الثورات العربية، فإن النتائج لم تكن مشجعة. تمكنت بعض الدول، مثل تونس والأردن، من تحسين فرص العمل والتوظيف للسكان ذوي المهارات العالية؛ ولكن دولاً أخرى، مثل المملكة العربية السعودية لم تتمكن من التقدم في هذا الشأن. استقرت المملكة بدينها

الكلي المنخفض وفائض الميزانية على أمل مواجهة بطالة الشباب من خلال حصص لتوظيف السعوديين في سوق العمل. بدلاً من ذلك، خنقت القطاع الخاص وتواجه حالياً معدلات عالية من البطالة بين الشباب بلغت ٣٥٪. وعلى الرغم أن بعض الدول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة تمكنت من تحسين جودة أنظمتها التعليمية، فقد فشلت معظم الدول في حلّ نصف مشكلة بطالة الشباب، وهي خلق فرص عمل. وهناك عدة أسباب تجعل عام ٢٠٢٥ يبدو أسوأ من عام ٢٠١١ بكثير من حيث البطالة بين الشباب، وهو العام الذي تصدر فيه البطالة أجندة الإصلاح.

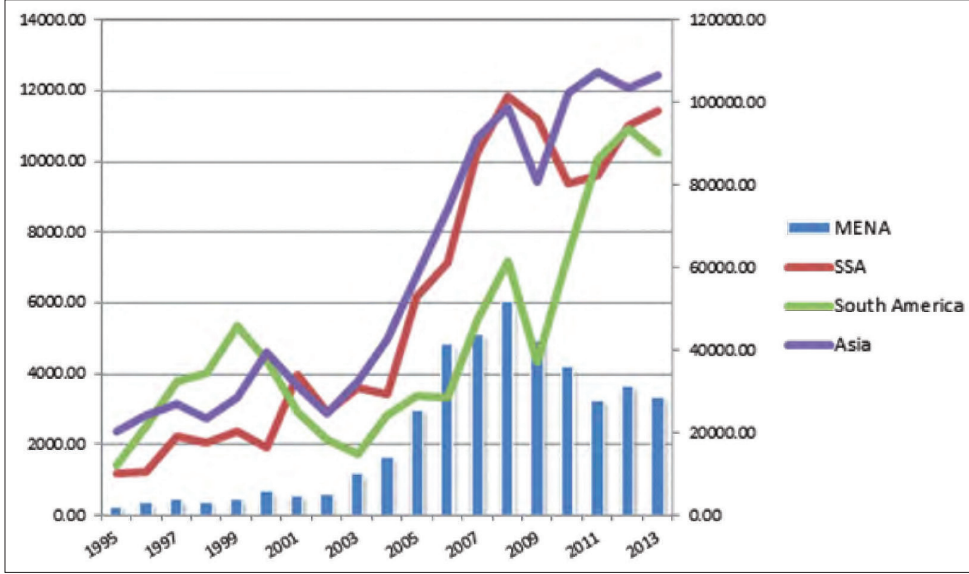
شكل رقم ٨: رسم توضيحي لسيناريو التهدة العربية



European Union Institute for Security Studies (EUISS), <https://www.iss.europa.eu/>

بدايةً، فشل التكامل الاقتصادي في تقديم الدعم المتوقع لسوق العمل. وعلى الرغم من أن الدول العربية قد أقرت بأهمية التعاون واستكملت أخيراً متطلبات تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA ١٩٩٧) في عام ٢٠١٥، فإنها لم تتقدم على صعيد تدابير أخرى يمكن أن تكون مفيدة مثل السوق المشتركة التي كانت في الأصل مخططاً لعام ٢٠٢٠. ومن المحبط أنه لم يكن لاتفاق التجارة الحرة العربية الكبرى التأثير المطلوب على الناتج المحلي الإجمالي أو في معدلات البطالة. ولأن حجم التجارة البينية متواضع أصلاً، أدى إلغاء الرسوم الجمركية المنخفضة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية بنسبة ٠,١٪ فقط (في مصر كان أعلى بشكل طفيف بنسبة ٠,٤٪)، بالرغم من زيادة الصادرات والواردات العربية إلى حد ما بطبيعة الحال. انخفض معدل البطالة بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء المنطقة نتيجة اتفاق التجارة الحرة العربية الكبرى، وتجلي ذلك بين العمال غير المهرة بشكل كبير؛ فمنذ ٢٠١٥ انخفض بنسبة ٠,٥٪ في مصر، و٠,١٪ فقط في المملكة العربية السعودية. والأسوأ أنه في الواقع ارتفع بنسبة ٠,٣٪ في كل من الجزائر وليبيا. لم يكن لتحرير التجارة وحده التأثير المتوقع إذاً على مشكلة البطالة بين الشباب.

شكل رقم ٩: الاستثمار الأجنبي المباشر



قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD). البيانات من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٣.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول العربية التي تواجه أكبر التحديات الاقتصادية قد فشلت إلى حد كبير في تأمين الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لخلق فرص العمل أو حتى الحفاظ عليه. فمصر، على سبيل المثال التي كانت قد نجحت في استقطاب عدد من شركات تكنولوجيا المعلومات العالمية مثل مايكروسوفت وأوراكل وفودافون وآي بي إم في الأيام الأولى لحكم الرئيس مرسي، فقدت عددًا من المستثمرين نتيجة الحرب الطويلة على الإرهاب. أغلقت شركة أيكيا في مصر عام ٢٠١٧ بعد هجوم موسّع على مقرها، وكانت قد افتتحتها في أواخر ٢٠١٣. ولحقت بها شركة كوكاكولا التي نقلت نشاطها الإقليمي إلى تونس. سيتجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي عام ٢٠٢٥ إما إلى الدول المستقرة تقليديًا مثل دول الخليج، أو إلى تونس؛ البلد الوحيد حتى الآن القادر على جذب المستثمرين ليس فقط في صناعة الغزل والنسيج ولكن أيضًا في هندسة الطيران. أما البلاد العربية الأخرى، فيواجه المستثمرون العقبات البيروقراطية التي لا تزال راسخة في المنطقة (تمكنت الجزائر

من تقليص عدد الأيام التي تلزم للشروع في نشاط تجاري من ٢٥ يوماً في ٢٠١٤ إلى ٢٠ يوماً حالياً)، بالإضافة إلى خشية عدم الاستقرار السياسي أو التركيز على استثمارات رأس المال الكبيرة، لكنها غير كثيفة العمالة، وبالتالي لا تخلق وظائف. وأخيراً، تراجع اتفاق عربي لتيسير توظيف الخريجين من غير الخليجيين في دول الخليج لاعتبارات أمنية؛ حيث أدى اكتشاف خلية إرهابية في إحدى الجامعات البحرينية إلى توقف المشروع الذي كان من المتوقع أن يخفف الضغوط على سوق العمل في أماكن أخرى.

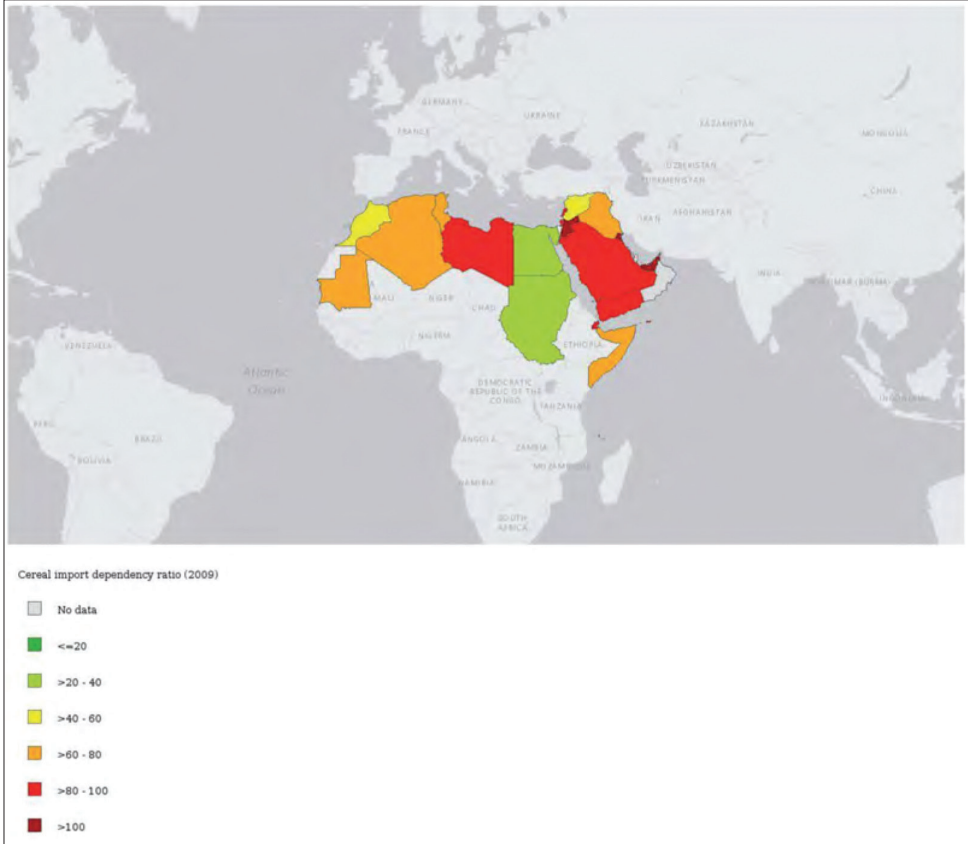
وما يجعل الأمر أسوأ أن السياحة؛ المصدر الرئيسي للدخل في مصر، قد تعرضت لضربات قاسمة خاصة بعد عدة هجمات إرهابية على الأوروبيين. ومثلما كان الحال خلال موجتي الإرهاب السابقتين ضد السائحين في عقدي التسعينيات وأوائل العقد الأول من الألفية الجديدة، لم تستهدف هذه الهجمات تفجير الفنادق أو غيرها من الأماكن العامة فقط، بل هددت الحافلات السياحية بإطلاق الأسلحة الخفيفة أو رمي القنابل اليدوية مثل زجاجات مولوتوف على جموع من السائحين. وفي حين إن هذه الأساليب أقل فتكاً، إلا أن لها نفس التأثير الرادع والمخيف على السائحين؛ بل ويصعب اكتشافها من قبل الاستخبارات قبل وقوعها. أثرت هذه الموجة من الهجمات - التي بدأت منذ عام ٢٠١٥ بتوقيات إستراتيجي محكم قبل بداية ذروة موسم السياحة - سلبيًا على صناعة السياحة المصرية والتي بلغت عوائدها السنوية ٨ مليارات دولار، حيث خفضتها بمقدار الثلث. قبل عام ٢٠١١، مثلت السياحة ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، فضلاً عن توفيرها ١٠,٩٪ من فرص العمل. يأتي معظم السائحين إلى مصر من أوروبا (بنسبة ٧٥٪)، خاصةً من فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا) مما شكّل هدفاً سهلاً لضرب هذه الصناعة بقوة؛ وبالتالي اتجهت السياحة الأوروبية إلى تونس والأردن. وعلى إثر هذه التفاعلات، تزايدت أعداد الشباب المتعلمين العاطلين عن العمل من أي وقت مضى.

خلق وجود أعداد غفيرة من الشباب العاطلين عن العمل (ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للنساء) أرضاً خصبة لمختلف الاضطرابات الداخلية. ويُمثّل الإرهاب أهم هذه التحديات المستمرة، رغم بعض الانتصارات التكتيكية التي حققتها قوات الأمن على أرض الواقع، ويرجع هذا جزئياً إلى استخدام جميع الدول أساليب قمعية للغاية في مكافحته، مما يغذي إمكانية تجنيد آخرين. لكننا نعزوه أيضاً إلى فشل بعض الدول في القضاء على الشبكات الإرهابية نهائياً. فقد تمكنت الدول التي تمتلك الميزانيات والآليات اللازمة لذلك، مثل المملكة العربية السعودية والمغرب، من إبقائها تحت السيطرة؛ في حين استطاعت دول أخرى، مثل مصر والجزائر، احتواء المشكلة بشكل ما دون حل نهائي جذري؛ بينما تلك الدول التي شهدت عنفاً ممتداً وانهيار الدولة، مثل ليبيا وسوريا ولبنان واليمن والعراق، فُشّته في وجود جيوب إقليمية تدعم وجود الشبكات الإرهابية. وعمامةً، احتواء المشكلة جارٍ بدلاً عن حلها. مُني تنظيم الدولة الإسلامية، الذي برز بشدة عام ٢٠١٤، بهزائم قاسية في العراق بعد الانسحاب من سوريا، ولكنه لا يزال موجوداً وفعالاً. ويرجع هذا إلى المصالحة مع تنظيم القاعدة وتحالفاته العالمية، مما يسهّل الحصول على الأموال والمعدات، ومن ثمّ استبدال الممولين الذين سيخسرهم بحلول أوائل عقد ٢٠٢٠. لم تختفِ الدولة الإسلامية تماماً، لكنها قلّصت مجال عملياتها ونشاطها إلى المسرح العراقي، مما ساهم في تهدئة المخاوف الإقليمية من توسع الخلافة الإرهابية.

وعلى الصعيد الداخلي، برزت حقيقة جماعة الإخوان المسلمين الحقيقية (بعد انقسام قيادة الإخوان حول مسألة استخدام العنف) بفعالية في تجنيد متطوعين خاصةً في الجامعات المصرية والأردنية والقطرية، ولكنها ليست الحركة الوحيدة؛ حيث اندمجت العديد من المنظمات الجهادية، أو انشقت أو أعادت تسمية نفسها على مدى العقد الماضي، ولكن هدفها ظلّ موحداً: الإضرار بالدولة العربية لتحفيز تغيير النظام، وتدشين شكل من أشكال الدولة الإسلامية. فشلت هذه الجماعات في تشكيل كتلة متسقة و متماسكة؛ وحتى الآن تنخرط في اقتتال داخلي وتدمير ذاتي في بعض الأحيان. ورغم محدودية قدرتها على إلحاق الأذى، فإنه ثبت إضرارها بالإصلاح الاقتصادي والسياسي.

وعلى الجانب الإيجابي، وُحِّدَت مكافحة الإرهاب الدول العربية، أو في هذا المجال على الأقل. ففي أعقاب التهديدات الإرهابية على معرض إكسبو الدولي المقام في الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٠ وكأس العالم المقام في قطر عام ٢٠٢٢، شكّل البوليس العربي واجتماع وزراء الداخلية العرب، وهو هيئة تنسيقية تُركّز على تبادل المعلومات في المسائل الاستخباراتية بين البوليس العربي وروؤساء وكالات الأمن، وتمّ مؤخرًا صياغة مذكرة الاعتقال العربية. وعلى الرغم من عدم انضمام جميع الدول العربية واستغراق بعض الوقت لتحديث مختلف أنظمة مراقبة الحدود وتنسيقها، فإن البوليس العربي يُعتبر طفرة في التكامل العربي جنبًا إلى جنب مع تنفيذ اتفاق التجارة الحرة العربية الكبرى، على أمل في أن يكون الخطوة الأولى نحو المزيد من حرية التنقل في المنطقة، لكن تبقى لوائح استخراج التأشيرات لم تُمس؛ حيث يخشى العديد من وزراء الداخلية العرب من أن فتح الحدود سيجعل المعركة ضد الإرهاب أصعب، وحذروا من هذا الأمر.

شكل رقم ١٠: معدل التبعية الخاصة باستيراد الحبوب



International Food Policy Research Institute (IFPRI), International Fund of Agricultural Development (IFAD) and the Consultative Group of International Agricultural Research Centers (CGIAR), "Arab Security and Food Development Atlas", *Arab Spatial*.

وفي فعل تضامني، رفع مئات الآلاف من المتظاهرين في تونس لافتات تحمل شعار «تمكنا، فهل تستطيعون؟»، منوهين إلى أن تونس هي الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في عملية الانتقال الديمقراطي. لكن الطريق لم يكن سهلاً: فمثلها مثل الدول العربية الأخرى، كافتحت تونس مع الإرهاب باسم الإسلام، وخاصةً مع ارتفاع عدد العائدين من الحرب الأهلية السورية والمتسللين من ليبيا المجاورة. أنقذ تونس تحركان: أولاً، أنها شرعت في

إصلاح القطاع الأمني عام ٢٠١٤، بما في ذلك إنشاء ديوان المظالم للقوات المسلحة وفيما بعد للشرطة، وجهاز الرقابة المدنية، مع زيادة رواتب أفراد الجيش والشرطة، وتحديث المعدات، ومراجعة الإطار القانوني. وضع هذا الأساس لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة - الذي لم يكن فعالاً قبل ذلك - بتأييد من معظم السكان، وبالتالي قوضت احتمال التجنيد والتطوع للمشاركة في هذه النشاطات. أما التحرك الثاني الذي ساهم في التحول الناجح في تونس فهو تعزيز الفكر والوعي السياسي الحرّ. أجريت جولتان من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٠١٩ و ٢٠٢٤، وسيطر عليهما حزبا النهضة ونداء تونس بدون احتكار. ظهر بعدها عدة أحزاب متوسطة الحجم في المشهد السياسي، أحدها حزب الخلافة ويشتهر في كونه قريباً من الفكر الجهادي، لكنه لا يزال يشارك في الحياة السياسية ويضمن ٥٪ من الأصوات. لا تزال تونس في طريقها نحو الإصلاح والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تقدم مثلاً للإلهام الأيديولوجي لمعارضين النظام في الدول العربية الأخرى.

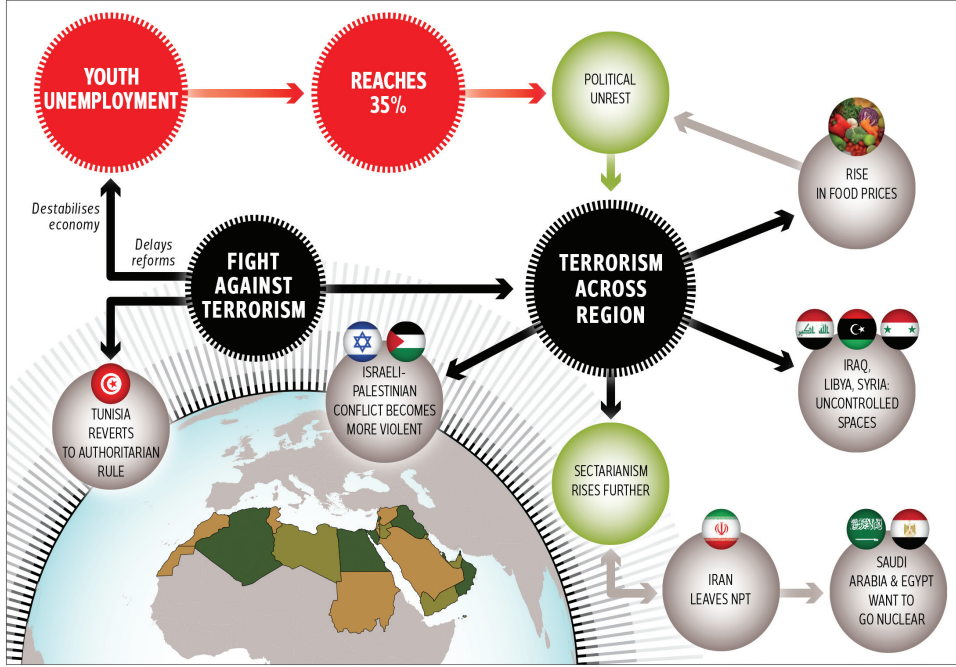
لكن العديد من الأنظمة العربية تواجه تحديات أخطر من أفكار عابرة الحدود، مثل انعدام الأمن في سوريا وليبيا، فضلاً عن احتمال زعزعة استقرار المنطقة ككل على يد إيران النووية.

وما زالت الحرب الأهلية السورية، التي أصبحت في عامها الخامس عشر، تُؤثر على لبنان والعراق والأردن من الناحية الاقتصادية، إلا أن الوضع الأمني قد استقر بفضل الجمود الإقليمي؛ حيث تنتمي المدن الرئيسية ومدن ساحل البحر المتوسط إلى النظام، في حين تسيطر الميليشيات الثلاثة الرئيسية وحلفاؤها الأصغر على المناطق المتبقية. فشلت ثلاث اتفاقيات سلام منذ اندلاع النزاع بعد الثورات العربية، لكن أضحى المشهد الآن والاحتمالات التابعة له أفضل من أي وقت مضى. وتبقى المشكلة الرئيسية الآن أن المعارضة ليست موحدة؛ وفي الحقيقة جزء كبير من القتال بين الميليشيات أنفسها.

أدى إجهاد الحرب والدمار الكبير الذي خلفته وتراجع الدعم من الخارج لجميع الأطراف المعنية إلى إدراك أن أيًا من الطرفين لن يفوز عسكريًا. قتل ٦٠٠ ألف سوري، وفر ٤,٦ ملايين شخص خارج البلاد خلال العقد ونصف العقد الماضي^(٢). ويجري التوصل لاتفاق من قبل جامعة الدول العربية حول التفاصيل التي تُرضي جميع الأطراف، لكن تبقى هناك عقبة رئيسية هي عدم وجود قوة خارجية تلتزم بمهمة تطبيق السلام الضرورية لنزع سلاح جميع الأطراف. تُقدّر القوات المطلوبة بنحو ٣٢٠ ألف، وهو عدد كبير يصعب على الدول حشده. عند توفر هذه القوات يمكن البدء في إعادة إعمار سوريا، حيث أكثر من ٧٠٪ من سكانها يعيشون تحت خط الفقر، وتراجعت التجارة بنسبة ٤٠٪ مقارنةً مع قبل النزاع، بينما تضررت قطاعات بأكملها مثل الصناعة والرعاية الصحية والسياحة والزراعة كثيرًا إن لم تدمر كليًا. تشير التوقعات إلى أن سوريا بحاجة إلى اثنين إلى ثلاثة عقود للتعافي من حيث البنية التحتية والتجارة ومعدلات التنمية البشرية بشكل عام. كلفت الحرب البلاد عدة مليارات يورو مباشرة، ومليارات أخرى على مستوى خسارة فرصة الإنتاج.

(٢) تم استقراء هذه الأرقام من الحرب الأهلية في أنجولا (١٩٧٥-٢٠٠٢) وتأثيرها النسبي على عدد السكان.

شكل رقم ١١ : رسم توضيحي لسيناريو الانفجار الداخلي العربي



European Union Institute for Security Studies (EUISS).

بالمقارنة، تتعافى ليبيا ببطء من أعمال العنف المستمرة التي تلت الإطاحة بمعمر القذافي. تحت سلطة الممثل الأعلى للأمم المتحدة حالياً، لا تزال ليبيا تواجه جيوباً كبيرة من الاضطرابات والإرهاب عبر البلاد. جاء الاستقرار السياسي النسبي إلى حد كبير نتيجة لجهود الوساطة الدولية الشاقة التي وضعت العملية الديمقراطية على مسارها الصحيح، رغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. تعطلت إعادة بناء قوات الأمن الليبية عدة مرات منذ نهاية الصراع بسبب عنف الميليشيات والجمود السياسي، لكنها لا تزال تحرز تقدماً. يتراوح إنتاج النفط الليبي بين ٥٠٠ و ٨٠٠ ألف برميل يومياً، بينما كان ١,٦ مليون برميل قبل الحرب بيوم واحد، وهي الإنتاجية التي لا تزال غير كافية لتوليد إيرادات ضرورية لإعادة بناء البنية التحتية للبلاد؛ حيث دُمّر نصفها خلال الحرب والباقي في أعقابها، ولم يُعدّ بناؤها.

ولا يزال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قائماً بشكل مرير، مع الاضطرابات المتكررة والمتزامنة مع ذكرى الانتفاضة الأولى والثانية. لم تتمكن إسرائيل من تفكيك احتمالات تصاعد عنف حماس، وواجهت عملية السلام شللاً نتيجة الجمود السياسي بين الجانبين.

ولا يزال احتمال امتلاك إيران للقوى النووية يهدد بزعة استقرار دول الخليج؛ حيث تعتبر طهران الآن دولة نووية غير معلنة، أو على الأقل دولة مرشحة لحيازة سلاح نووي في وقت قصير جداً. ونظراً لانعدام الثقة في نوايا الدول المجاورة، استثمرت كل دول مجلس التعاون الخليجي في ميزانيات الدفاع بشكل كبير، وأصبح خطابها أكثر عدوانية وطائفية. شجع هذا بدوره حزب الله في لبنان والمليشيات الشيعية في العراق. ولا يزال عدم الاستقرار سمة طاغية في المنطقة.

ب- الانفجار الداخلي العربي

يبدو أن العالم العربي في طريقه للتراجع على عدة جبهات في عام ٢٠٢٥، وتحول عقارب ساعة التنمية للوراء عدة عقود، والقضاء على ما تم إنجازه خلال القرن العشرين. كيف حدث ذلك؟

ربما بدأ الخروج عن المسار وإثارة التوترات عام ٢٠١٤، بظهور الدولة الإسلامية في الساحة الإقليمية (بدلاً من العراق فقط) وألقى ذلك المنطقة برمتها في اضطرابات جمّة. تصدّرت الحرب على الإرهاب أولوية الإنفاق والتكاليف، وأهمّلت الدول العربية تنفيذ الإصلاحات الهامة التي من شأنها خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار والتنوع الاقتصادي والإسهام في النمو وتعزيز الاستقرار. وكانت التوقعات المتفائلة بالنمو بنسبة ٥٪ والانخفاض المؤقت في أسعار المواد الغذائية جزءاً من المشكلة؛ حيث أدت الثقة الإيجابية والتوقعات التي رسمها المتنبئون الاقتصاديون وصنّاع القرار إلى تأجيل الإصلاحات. ولكن بدلاً من الاتجاه نحو النمو، بدأت الاقتصادات العربية رحلتها في التعافي من الاضطرابات من عام ٢٠١١، ثمّ تعرضت للانكماش مرة أخرى نتيجة لعدة عوامل: توليفة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار والإعانات غير المستدامة وأثر ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة الظاهرة الجوية «النينو» والديون المالية التي أدت إلى الشلل الاقتصادي لكل الدول العربية تقريباً، حتى تلك التي لم تواجه الاضطرابات واسعة النطاق.

أدى الإرهاب والاضطرابات المتكررة إلى انخفاض حاد في الوظائف في قطاع السياحة، فضلاً عن بداية تغير المناخ وأثره على أداء القطاع الزراعي رغم ضعفه بالفعل. ونتيجة لهذا الوضع المزري، ذهب صنّاع القرار إلى ليس فقط تأجيل الإصلاحات بل اتخاذ تدابير للتخفيف من حدة الموقف اللحظي بطرق تضر العملية الإنتاجية. تضخمت إعانات دعم الوقود والمواد الغذائية من ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى ما يقرب من ٢٠٪ عام ٢٠٢٥ في مصر والأردن واليمن. وعلى الرغم من محاولات الإصلاح عام ٢٠١٤، فإنه لا تزال مصر تنفق على الدعم والإعانات سبعة أمثال ما تنفقه على الرعاية الصحية، وتعين عليها الانتقال إلى المواد الغذائية الأساسية بعد زيادة حادة في أسعار الخبز عام ٢٠١٨ (كنتيجة للطفرة النسبية في أسعار النفط العالمية التي تُعزى إلى هجمات إرهابية متزامنة على معامل تكرير النفط في العراق وليبيا والجزائر من قبل الدولة الإسلامية). وبالمثل في اليمن، حيث تراجعت عائدات النفط وتوجه الآن في معظمها إلى دعم الوقود والمواد الغذائية. في حين إن إصلاح الدعم في ٢٠١٤ كان أنجح في تونس، إلا أن المدخرات الناتجة عنه لم تخلق وظائف على النحو المأمول. انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى ٠,٣٪ في تونس، و٠,٨٪ في المغرب، و٤,٣٪ في مصر، و٣,٣٪ في الأردن و٧,٧٪ في اليمن^(٣). بدلاً من خلق فرص عمل والتوظيف، ولدت هذه الدول معدلات أكبر من البطالة من أي وقت مضى. ارتفعت البطالة بين الشباب، التي بلغت ٢٨٪ منذ عقد، إلى ٣٥٪ اليوم. معدلات الفقر آخذة في الارتفاع مرة أخرى في المغرب ومصر وتعود إلى مستويات عام ١٩٩٠.

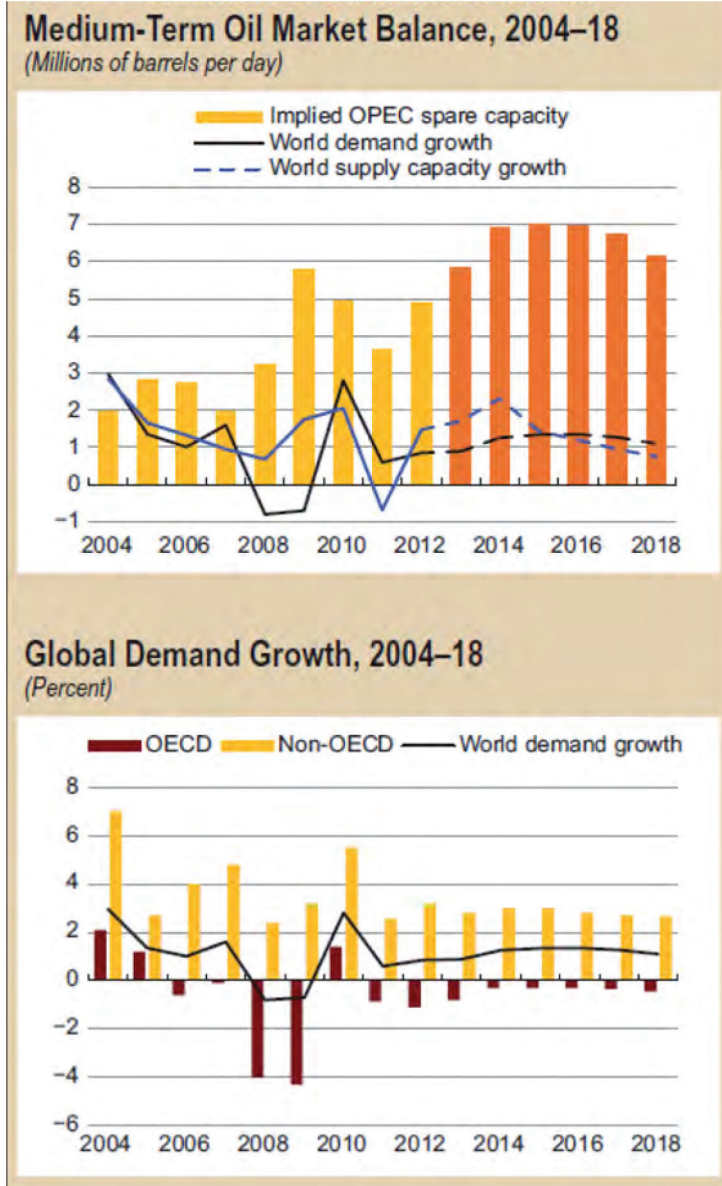
أصبح الوضع مزرياً في اليمن، حيث اشتدّ الفقر وبلغ ذروته منذ منتصف التسعينيات، ويستمر في الارتفاع نتيجة لانخفاض عوائد إنتاج النفط وذلك لنضوب الموارد الطبيعية واستشراء انعدام الأمن. ففي خلال العقد الماضي، شهد اليمن أكثر من ٥٠٠ هجوم في العام على البنية التحتية للطاقة لم يواجهها بحسم نظراً للضعف تمويل قطاع الأمن وفساده، بالإضافة إلى نقص خطوط الأنابيب البرية والاعتماد على ناقلات للتصدير والتي تكون

(٣) تعكس الأرقام تكرار نفس معدلات النمو من ٢٠١١، عامًا آخر من عدم الاستقرار.

معرضة للقرصنة في البحر الأحمر، وهو اتجاه بدأ في عام ٢٠١١. ولا يزال القلق يساور كل الدول التي تستخدم هذا الطريق للنقل التجاري وليس فقط اليمن. كما عادت أرقام الفساد إلى مستويات عام ٢٠٠٠. ويعتمد الحصول على الوظائف والرعاية الاجتماعية بشكل متزايد على العلاقات الشخصية أو الرشاوى. أما الطائفية التي لم تكن معروفة حتى سنوات قليلة ماضية، فقد أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار في اليمن؛ حيث استغل كل من الحوثيين وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الانقسامات بين السنة والشيعة في اليمن لأغراض طائفية.

لكن يتمثل القلق الرئيسي لجميع الدول العربية في ارتفاع البطالة بين الشباب. في ظل مناخ يتصف بالقمع الوحشي للمعارضة السياسية والضغط المتزايد على التنظيمات الإرهابية، يلجأ الشباب العاطل عن العمل إما للانضمام للتنظيمات الإرهابية الإقليمية أو المشاركة في مظاهرات منتظمة وعنيفة في الشوارع ضد الحكومات. ويتضح أن نظام الخلافة؛ وريث تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، امتد نشاطه في معظم الدول العربية ويقوم بعمليات إرهابية بدءاً من إطلاق النار، مروراً بالكرّ والفرّ، إلى التفجيرات واسعة النطاق. وتكبد الجهود اللازمة لتضييق الخناق على هذا التنظيم تكلفة عالية، ليس فقط من الناحية العسكرية، ولكن أيضاً من الناحية الاقتصادية.

شكل رقم ١٢: تقييم وكالة الطاقة الدولية لتوقعات سوق النفط



International Energy Agency (IEA), *OIL: Medium-Term Oil Market Report: Market Trends and Projections to 2018* (Paris: Organization for Economic Co-operation and Development (OECD); International Energy Agency (IEA) (2013).

وفي انعكاس لحلقة مفرغة، لا تُعدُّ معدلات النمو المنخفضة للناتج المحلي الإجمالي فقط السبب الأوحده لانعدام الأمن المستمر، ولكنها أيضًا نتيجة له؛ حيث أدّى القمع السياسي إلى إغلاق المجال العام. وربما تُعدُّ تونس المثال الأسوأ؛ حيث بدت أنها على طريق الديمقراطية منذ ١٥ عامًا فقط، واتضح الآن أنها تتحول نحو النظام الاستبدادي. وبعد عدة سنوات من عدم الاستقرار وتصاعد الإرهاب، انتخب التونسيون رئيس الأركان السابق رشيد عمار للرئاسة في ٢٠١٩. يُتهم حزب النهضة وأنصاره بوجود صلات مع التنظيمات الإرهابية الإسلامية، مما يساهم في تحفيز الخطاب الراديكالي خلال المشهد السياسي. رغم أن تونس لا تزال ملتزمة بالديمقراطية ومبادئها رسميًا، فإنه في واقع الأمر هناك صعوبة في التوفيق بين التزامها بالديمقراطية مع الاستقطاب الشديد في المجال العام. أما الأجهزة الأمنية، على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد أجّلت الإصلاح في ضوء الحرب ضد الإرهاب والشبكات الإجرامية، وتتجلى بانتظام اتهامات التعذيب والسلوك غير القانوني.

يأتي الوضع الخطير في تونس كنتيجة لتضافر الجهود المعرّقة لعملية التحول الديمقراطي، وليس فقط بسبب اشتباه في أن القوى الإقليمية، مثل الجزائر ومصر، تساهم بفعالية في المآزق الأمني من أجل عودة تونس إلى مصاف تلك الدول العربية التي تحارب بنشاط الإرهاب باسم الإسلام. الخلافة الجهادية ترى الديمقراطية التونسية ليست فقط كعقبة في طريق غايتها النهائية في إقامة دولة إسلامية، ولكن أيضًا باعتبارها مرتعًا «للكفر والدعارة والزنا» حيث يتم شنّ حرب ضد العفة والحجاب^(٤). ومثل هذه التصريحات لا تشجع فقط قوات الأمن التونسية على التصرف بوحشية ضد الإسلاميين، ولكنها تبعد المستثمرين والسياح الأجانب، وبالتالي يصبح الاقتصاد التونسي في حالة يُرثى لها.

امتدَّ انعدام الأمن الإقليمي إلى الدول التي لم تكن موصومة به في البداية. بالنسبة إلى تونس والجزائر، تحولت ليبيا إلى كابوس جماعي؛ مساحة خصبة غير مسيطر عليها لنشاطات الشبكات الإجرامية والمنظمات الجهادية. وبعد محاولة أخرى فاشلة للحوار السياسي عام

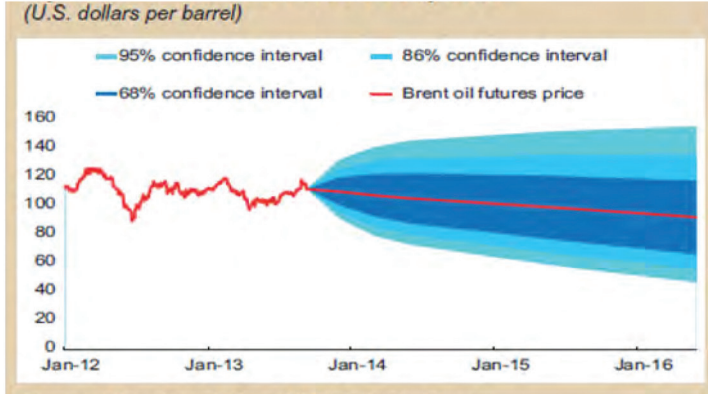
“IS ‘Caliphate’ a Dream Come True for Tunisian Jihadists”, *Al-monitor*, <http://www.al-monitor.com/pulse/> (٤) security/2014/07/tunisia-jihadists-welcome-isis-caliphate-officials-fears.html.

٢٠٢٠ والهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة في ضواحي طرابلس، تنجر ف ليبيا حاليًا في غيوبة سياسية. لا تزال مؤسسات هشة مثل المؤسسة الوطنية للنفط تعمل وفق الحد الأدنى من الإمكانيات لضمان إنتاج مخفض ولكن منتظم للنفط بالتعاون مع قوات الميليشيا. ولكن في كل مكان آخر، تسيطر على ليبيا على المستوى المحلي قوات بعيدة عن طرابلس. بدأت بعض الميليشيات، مثل تلك التي في الزنتان ومصراتة، في إنشاء هيئات لإدارة البنية التحتية والرعاية الصحية؛ ويركز البعض الآخر على الخطف وتجارة السلاح. على الرغم من أن العنف الليبي قد بدأ احتواؤه، فإنه لا يزال مصدر قلق لكل من شمال إفريقيا وجيرانها في أوروبا. وقد اجتذب الفراغ الأمني في البلاد كلاً من الجماعات الإسلامية التي استغلتها كساحة تدريب، وشبكات الاتجار بالبشر التي تهرب المهاجرين عبر البحر المتوسط.

يرجع معظم المهربين إلى أصول تونسية وليبية، في حين إن المهاجرين أنفسهم من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ظلت أعداد المهاجرين مستقرة، ولكنها ارتفعت إلى ٢٠٠ ألف سنويًا على مدى العقد الماضي، بالإضافة إلى عودة القرصنة إلى البحر الأبيض المتوسط. لا يغامر قراصنة ليبيا كثيرًا (ينتمي معظمهم إلى الجناح البحري لبعض الميليشيات)، ولكنهم يحاولون الاستيلاء على السفن التي تحمل البضائع من وإلى أوروبا (وينجحون في ذلك عادةً). وعلى النقيض من القرصنة في أماكن أخرى، لا يسعى القراصنة الليبيون إلى اختطاف السفينة وابتزاز الطاقم من أجل فدية، بل سرقة البضائع أو السفينة بأكملها - بما يناسب مثاليًا نقل النفط من المحطات التي تسيطر عليها الميليشيات. ظلّت أسعار النفط العالمي مستقرة فقط لأن المملكة العربية السعودية والكويت واصلتا زيادة الإنتاج، مما قلل التقلبات نتيجة إنتاج النفط غير المنتظم للعراق وليبيا. لكن هذا الاستقرار جاء على حساب ارتفاع أسعار النفط الذي بلغ ١٠٠ دولار للبرميل. ولحسن الحظ، توقف الطلب العالمي الآن مما منع الأسعار من الارتفاع بشكل يصعب السيطرة عليه.

وبالنسبة للجزائر، يشير تقلب أسعار النفط العالمية إلى مؤشرات غير جيدة؛ حيث اقتصادها المتعثر مدعوم بشكل رئيسي من قبل قطاع النفط والغاز، وما زالت تواجه معركتها مع ارتفاع الإنفاق الاجتماعي (الذي زاد عام ٢٠١١)، والتوسع في ميزانية الدفاع.

شكل رقم ١٣: الخيارات والفرص الخاصة بأسعار النفط



International Monetary Fund (IMF), *Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia*, World Economic and Financial Surveys (Washington DC, 2013). *Derived from prices of Brent oil futures options on 12 September 2013.

أصبحت الجزائر أول دولة إفريقية تنفق أكثر من ١٠ مليارات دولار على الدفاع منذ عام ٢٠١٤، فضلاً عن شراء طائرات بدون طيار وطائرات مروحية ومدفعية ذاتية الدفع موجهة نحو خلافة المنطقة المغاربية جنوب صحراء البلاد. وفي غضون ثلاث سنوات، زادت الجزائر ميزانية دفاعها بنسبة ٦٪، وسبب هذا عجزاً مالياً كبيراً. ونتيجة لتورط النظام في صراع داخلي، تكرر تأجيل الإصلاحات العاجلة، مثل تنوع الاقتصاد. وبالرغم من أن الجزائر في وضع مالي أفضل نوعاً ما من ليبيا أو حتى تونس، فإن معركتها ضد التهديدات الإرهابية عطلت أي محاولات للإصلاح السياسي.

لكن الصراع السائد ليس فقط في شمال إفريقيا: فعلى الرغم من أن الحرب الأهلية السورية تبدو على وشك النهاية الآن بعد ١٥ عاماً، لم ينجح هذا على أساس تسوية تفاوضية. فبعد استسلام الجيش الحر، لَمَّح الرئيس ماهر الأسد إلى رحلة للجيش السوري إلى لبنان لطرد أي قوات من المعارضة المتبقية هناك. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن النظام السوري من السيطرة الكاملة على أراضيه؛ حيث لا تزال الجماعات الإرهابية المتحالفة مع الخلافة تمارس أنشطتها في جميع أنحاء البلاد. وتعد فاتورة الحرب الأهلية في سوريا مروعة؛ حيث

لقي ١,٢٣ مليون سوري حتفهم، وفر ٦,١٤ ملايين من البلاد على مدى العقد ونصف العقد الماضي^(٥). علاوةً على هذا، سيستغرق إعادة بناء ليس فقط البنية التحتية ولكن قطاعات كاملة مثل السياحة أو الصناعة عدة عقود. وما يقلق بمعدل أكبر أن عملية السلام الحالية هشّة جدًّا ولا تجذب المستثمرين الأجانب، في حين إن النظام أنفق المزيد من الجهود على تعزيز قوته بدلاً من التركيز على إعادة الإعمار.

ضربت الحرب الأهلية في سوريا الاقتصاد الإقليمي بشدة، خاصةً اقتصاد لبنان والأردن. استطاعت الأردن تخفيف بعض التداعيات الناتجة عن خسارة السوق السورية والتركية؛ حيث فتحت المملكة العربية السعودية أسواقها أمام الفواكه والخضراوات الأردنية عام ٢٠١٤، لكن انخفضت الصادرات بشكل كبير. دعت المساعدات الخليجية الاقتصاد وحافظت عليه من الانهيار، كما زادت الواردات لاستيعاب أعداد اللاجئين التي بلغت ٨٠٠ ألف لاجئ، فضلاً عن خسارة ١٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويًا نتيجة للصراع وارتفاع التضخم. فقد لبنان ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا طوال مدة الصراع، والآن يعيش ١٧٠ ألف نسمة تحت خط الفقر. وتضاعفت معدلات البطالة إلى ٢٠٪، مما يؤثر على الشباب بشكل خاص. يُعدُّ هذا جزئيًا نتيجة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين (٢ مليون لاجئ حاليًا). وجاء اضطراب التجارة اللبنانية وانخفاض معدلات السياحة أيضًا نتيجة الحرب الأهلية في الجوار. تُؤثر تلك الضغوط سلبيًا على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية اللبنانية التقليدية الهشّة؛ حيث ارتفاع عدد اللاجئين ومن بينهم مقاتلون متمرّدون سابقون وإرهابيون مشتبه بهم، ما أدى إلى عودة ظهور الميليشيات المسيحية. وفي التحالف مع رئيس الجمهورية ميشال عون، انضموا إلى حزب الله في حربه ضدّ الجماعات الجهادية السنية. وفي استرجاع لعام ١٩٧٥، قُسمت البلد ثانيةً إلى أقاليم طائفية يديرها أمراء الحرب. دائمًا ما كانت الطائفية مشكلة كامنة في لبنان؛ هي الآن متفشية ومنتشرة في جميع أنحاء المنطقة. ففي العراق، حفزت صفقة غير مرضية في عام ٢٠١٥ عدة جماعات سنية لحمل السلاح مرة أخرى ضدّ الحكومة المركزية.

(٥) تم استقرار هذه الأرقام من الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠) وتأثيرها النسبي على عدد السكان في البلاد.

يمثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني امتداداً للتطورات الإقليمية المحيطة؛ حيث يعرقل تصاعد واتساع دائرة العنف والقمع أيّ محاولات للسلام، ويؤجج الدعوات الإقليمية لاتخاذ إجراءات ضدّ إسرائيل.

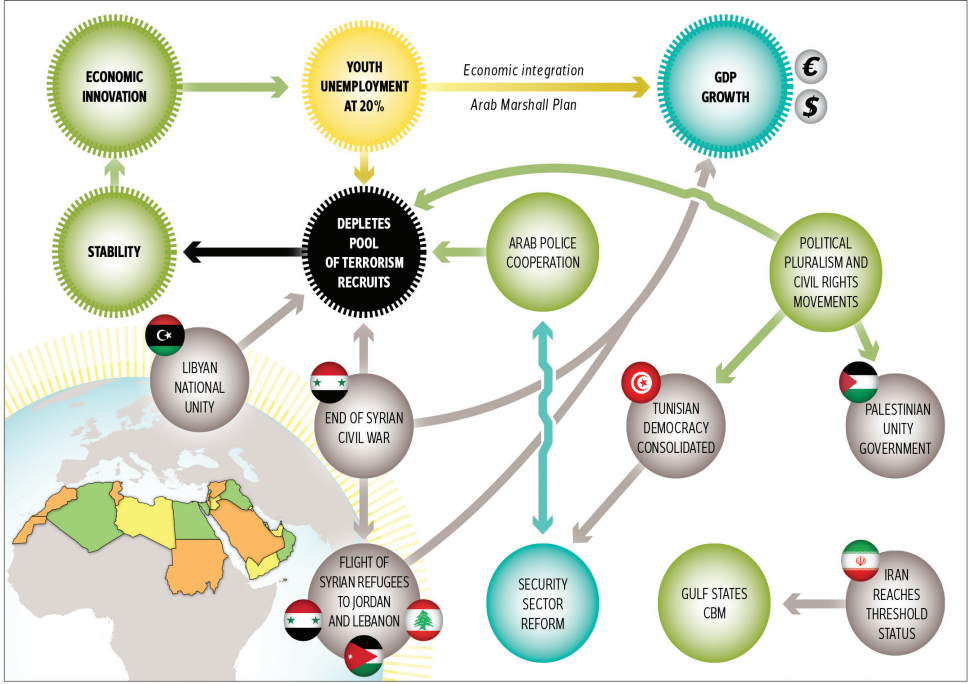
امتلكت إيران السلاح النووي بعد أن خرجت من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وعزّز ذلك من التوترات الطائفية ليس فقط في اليمن ولبنان وإنما في أماكن أخرى، ما دفع المملكة العربية السعودية ومصر بدورهما إلى البحث عن خيارات لشراء أسلحة نووية. يمتلك الآن كلٌّ من حماس وحزب الله؛ حلفاء إيران من غير الدول؛ الصواريخ الباليستية.

ج- القفزة العربية

بدأ عصر القفزة العربية بعد خمس سنوات من الثورات العربية؛ حيث بدأ الاقتصاد العالمي وخاصةً منطقة اليورو في التعافي، مما حفز التكامل الاقتصادي العربي ودفعه إلى نقطة التحول. وأدّى تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب انخفاض نسبة ٥٪ في تكاليف النقل واستبدال ٢٠٪ من العملة الأجنبية في الخليج بعمال عرب إلى نقطة تحول في الاقتصادات العربية. انخفضت معدلات البطالة بين العمال المهرة في مصر بنسبة ٨٪. وفي المغرب بنسبة ٧,٢٪، وفي تونس بنسبة ٦,٩٪. وارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول العربية، ولا سيّما مصر بنسبة ٦,٢٪، وتونس ٤,٢٪. وبالإضافة إلى حزمة التكامل الاقتصادي الشامل، تمكنت العديد من الدول العربية، وخاصةً مصر، من إدخال الإصلاحات التعليمية، مما أدّى إلى انخفاض كبير في بطالة الشباب بنسبة ١٨٪. وعلى الرغم من أن توقيع اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عقد مضي، فإنها لم تنفذ بالكامل. وصلت المنطقة عام ٢٠١٦ إلى ذروة غير مسبوقه من حيث بطالة الشباب والإرهاب؛ وهي القضايا التي تخص جميع الدول العربية. وجاء تصاعد الاضطرابات المتكررة وعدم الاستقرار عام ٢٠١٥ لتدرك الدول العربية أخيراً أن بطالة الشباب والإرهاب هي تحديات إقليمية منتشرة يجب مواجهتها معاً.

اقترح عدة مبادرات المسارات المحتملة للخروج من الأزمة، ولكن المنتدى الاقتصادي العالمي خصّص فريق عمل للمنطقة باسم مجلس الأجندة العالمية للعالم العربي. لم يدشن المجلس فقط مبادئ «الرأسمالية العربية الأخلاقية» لتعزيز التنمية الاقتصادية تماشيًا مع دعوات العدالة الاجتماعية، ولكنه ناقش تفاصيل «خطة مارشال العربية» على حُطى تجربة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. تُسمّى الخطة أيضًا «خطة دبدوب» نسبةً إلى إبراهيم دبدوب؛ نائب رئيس بنك قطر الدولي) وأنشأت صندوق من ١٠٠ مليار دولار لإنقاذ الاقتصادات العربية على مدى خمس سنوات. يدير الخطة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهي توفر الدعم للدول العربية لإجراء الإصلاحات الضرورية بطريقة مستدامة اجتماعيًا، مما يؤدي في نهاية المطاف للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

شكل رقم ١٤: رسم توضيحي لسيناريو ثورة الإصلاح العربي



European Union Institute for Security Studies (EUISS).

أدى انخفاض البطالة بين الشباب إلى نزوب سريع في مصادر تجنيد الإرهاب. وبينما لا تزال تواجه الدول العربية تهديدات إرهابية محلية، تمثل المسألة حاليًا فقط مصدر إزعاج وليس تهديدًا إستراتيجيًا فادحًا. أثبت المزج بين التضمين السياسي ومكافحة الإرهاب فعالية في قطع شريان الحياة للإرهابيين؛ ولكنه بشكل رئيسي حسن التعاون العربي الذي نجح في الحد من الإرهاب. ساهم تبادل المعلومات ومذكرة الاعتقال العربية وإدارة الحدود المشتركة ليس فقط في تحسين الأمن، بل وساعد في بناء الثقة. في عام ٢٠٢٥، تدرس الدول العربية إنشاء قوة لحفظ السلام تحت إشراف جامعة الدول العربية، وسيتم نشر «الخوذات الخضراء» لأول مرة في سوريا، حيث تم التمهيد أخيرًا لاتفاق السلام لإعادة الإعمار.

بشكل عام، خلق الأثر الإيجابي للتعاون الاقتصادي حافزاً لتعاون أكبر. ويجري حالياً مناقشة مشروع يحاكي منطقة شنجن في أوروبا تُسمى «منطقة الإسكندرية» نسبةً إلى المكان الذي نوقش فيه لأول مرة. تواصل معظم الدول العربية فرض قيود على التأشيرات، لكن مع بعض التسهيلات.

وأخيراً انتهت الحرب الأهلية في سوريا عن طريق التسوية السياسية والتي تضمنت تشكيل حكومة وحدة وطنية تتكون من ممثلي جميع الأطراف المشاركة في النزاع، ومجلس إشرافي من الشيوخ موفد من جامعة الدول العربية، وسيتم كتابة دستور جديد خلال عام ٢٠٢٦. في نهاية المطاف، كان سلام سوريا نتيجة إجهاد الحرب، ليس فقط المجموعات المتنازعة داخل البلاد، ولكن أيضاً الأطراف التي تدعم كلا الجانبين. يعاني بشار الأسد، الذي يبلغ الآن ٦٠ عاماً، من مرضه بالسكري ومشاكل في القلب، وبالتالي لن يكون جزءاً من الحكومة الجديدة. من المرجح أن يكون استقرار سوريا ذا تأثير إيجابي على لبنان والأردن والعراق، ليس فقط لأن إعادة الإعمار ستؤدي إلى فرص اقتصادية لشركات في الدول الثلاث، لكن لأن عودة ملايين اللاجئين ستخفف الضغط على النظم الاجتماعية والبنية التحتية، خاصةً في لبنان والأردن، وستعطي الفرصة للإصلاحات الهامة التي تم تأجيلها خلال الصراع.

حفزت حركة الحقوق المدنية في الأراضي الفلسطينية تشكيل حكومة وحدة وطنية لمناقشة إمكانية تكوين اتحاد كونفدرالي بين إسرائيل وفلسطين.

استقرت ليبيا بدورها أخيراً بمساعدة كلٍّ من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي. بعد عدة سنوات من عدم الاستقرار الذي طال أمده، أدت الجهود المشتركة للجزائر ومصر إلى جمع كل قادة الميليشيات وصنّاع القرار السياسي على مائدة المفاوضات. عززت هذه المحادثات حركة الحقوق المدنية في مسيرة في شوارع طرابلس وبنغازي ومصراتة لنشر المطالب المدنية لنزع سلاح الميليشيات والمساءلة والحوكمة الرشيدة. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، خاصةً أن جنوب ليبيا لا يزال غير خاضع كلياً لسيطرة الحكومة. ولكن أخيراً تم وضع الأساس لإعادة الإعمار.

بشكل عام، لا يزال الاضطراب السياسي حاضراً جداً في جميع أنحاء المنطقة، لكنه لم يعد بنفس الآثار التخريبية. لم يؤدّ تنظيم المظاهرات في بلدان مثل مصر والجزائر إلى استقطاب في المشهد السياسي كما كان يخشى في البداية؛ في الواقع، حدث العكس. ضُمت بعض القوى السياسية الإسلامية أكثر من غيرها: حيث خسرت السلفية، التي اختارت في البداية المشاركة في النظام عام ٢٠١٤، في نهاية المطاف بسبب إذعانها للقمع ضد جماعة الإخوان المسلمين. وظهر حزب جديد باسم «إدراج» يناشد نفس الناخبين، وصعد بسرعة إلى حدّ ما. يبدو أن لقياداته علاقات وثيقة مع جماعة الإخوان المسلمين والتي لا تزال محظورة، حيث يتشابه برنامجهما، ولكن حزب «إدراج» كان على استعداد أكثر لتقديم تنازلات بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتحويل إلى التطلع أكثر نحو حركة النهضة التونسية. وفي الجزائر، أدى الانفتاح الأخير للساحة السياسية إلى إنشاء حزب سلفي صغير وغير ناجح.

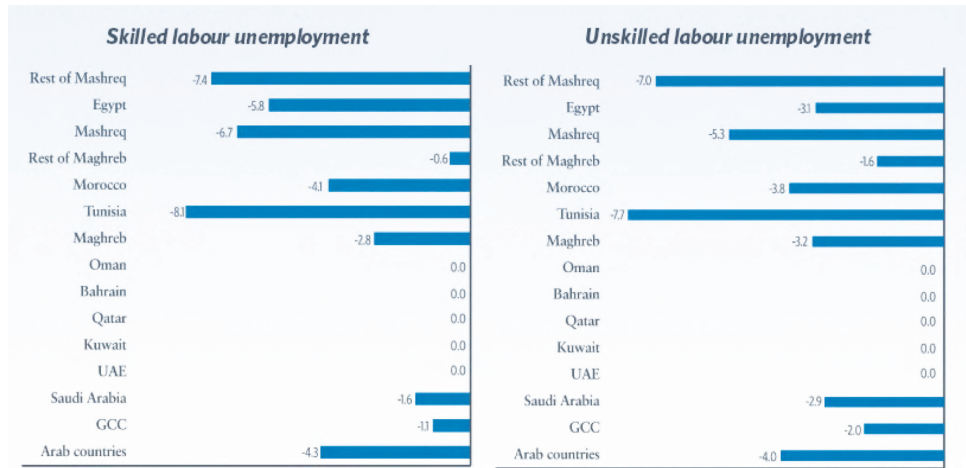
بشكل عام، فقد الإسلام السياسي الجاذبية السياسية التي كان يتمتع بها في ٢٠١١ و٢٠١٢، وأصبح الاتجاه الإصلاحية أكثر جاذبية الآن. تطور جيل ٢٠١١، من هم في منتصف الثلاثينيات إلى الأربعينيات الآن، إلى حزب سياسي يسمى «الإصلاح»، واكتسب شعبية في الانتخابات في مصر وليبيا وتونس واليمن، ودفع بتغييرات واقعية وعملية كما تتمثل في «خطة ددوب». وعلى الرغم من أن القومية العربية لا تزال أيديولوجية قوية، فإن الاتجاه الإصلاحية اكتسب شعبية متزايدة، ومع ذلك تواجهه الأحزاب اليسارية الناشئة عن حركات ثورة ٢٠١١. ورغم أنها لا تمثل بُعداً تنظيمياً إقليمياً، فإن هذه الأحزاب ضمنت مطالب ٢٠١١ في أجندة اشتراكية.

وقد ساهم انفتاح الساحة السياسية إلى تسويق الأفكار التي تفيد صنّاع القرار السياسي في النهاية، وأصبح الإسلام السياسي الآن مكوناً واحداً فقط من مشهد التعددية. رسخت الديمقراطية نفسها في تونس بالأساس؛ فقد شهدت ثلاثة انتخابات رئاسية عقب الثورات العربية، واختبرت التغيير وتداول السلطة من خلال صناديق الاقتراع، وظهور واختفاء أحزاب سياسية، وإنشاء نظام التعددية. وأثبت إصلاح القطاع الأمني فعالية خاصة عندما اندلعت

أعمال الشعب في العاصمة في ٢٠١٩ بعد مباراة لكرة القدم بين نادي الترجي ونادي صفاقس. تم فصل أنصار النهضة ونداء تونس سلمياً من قبل قوات الأمن، وهو الحادث الذي لاقى ردود فعل إيجابية من وسائل الإعلام. حيث نمت الثقة في مؤسسات الدولة التونسية بشكل مستمر منذ عام ٢٠١١.

باعتبارها نموذجاً يُحتذى به في المساءلة، أصبحت تونس مصدر إلهام حركات حقوق الإنسان في ليبيا والعراق ولبنان واليمن وجميعها أدخلت إصلاحات سياسية كبيرة. كما خاضت العراق على وجه الخصوص شوطاً طويلاً منذ ٢٠١٤؛ ففي مراجعة شاملة لنظامها السياسي (وخاصة إلغاء قوانين حزب البعث وتمكين الحكم المحلي) ساهمت في دمج العرب السنة، وكسر الدعم المجتمعي للدولة الإسلامية التي أصبحت الآن تنظيمًا إرهابيًا عراقيًا- وليس إقليميًا- على وشك الانقراض.

شكل رقم ١٥: آثار حزمة الإصلاح لتقوية ودعم التكامل الاقتصادي العربي على البطالة

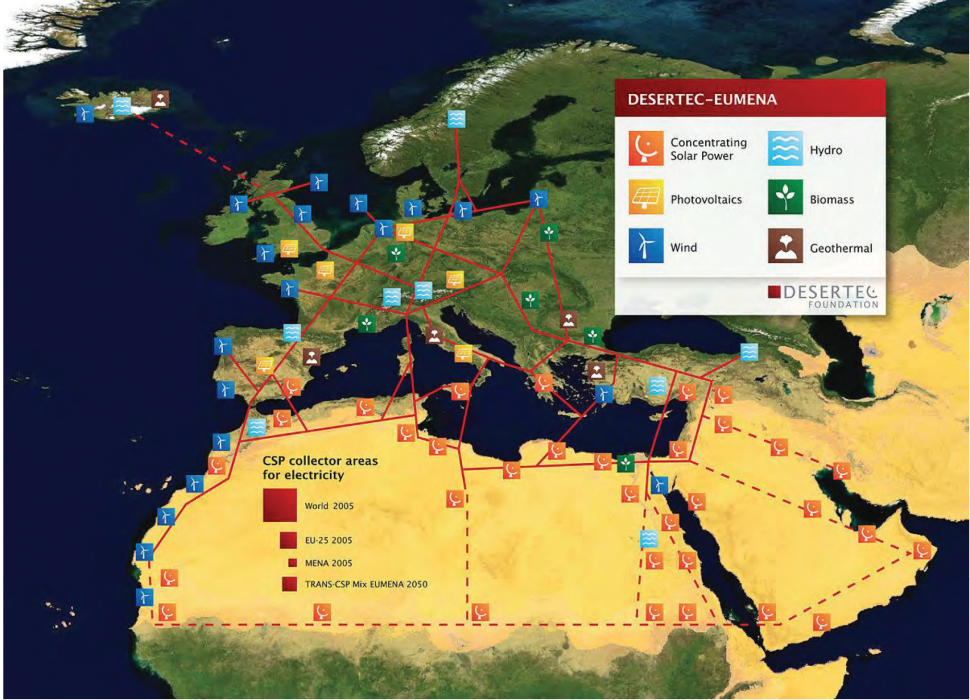


Note: The results reflect the relative variation between the levels projected for 2020 by the reference scenario and the proposed scenario. Source: ESCWA simulation using the MIRAGE model.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Arab Integration: A 21st Century Development Imperative* (Beirut, 2014): 180.

(الأرقام بالنسب المئوية)

شكل رقم ١٦: البنية التحتية المحتملة لإمداد مستدام للطاقة إلى أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا



Desertec, <http://www.desertec.org/>

على الرغم من أن إيران قد انتهت رسمياً من برنامجها النووي في عام ٢٠١٦ بعد اعتبارها دولة مرشحة لامتلاك القوى النووية، كان لهذا رد فعل عنيف في دول الخليج التي لم تثق في نوايا طهران. في النهاية، ساهمت وساطة الأمم المتحدة من خلال سلسلة من التدابير لبناء الثقة إلى تحسن الوضع ببطء، ولكن بشكل مطرد لأجل الانفراج. وتعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة في طريقها لإبرام اتفاق بشأن الجزر الثلاث في الخليج العربي التي تحتلها إيران وتطالب الإمارات بالسيادة عليها. وقد خفف التقارب بين إيران ودول الخليج حدة الخطاب الطائفي في المنطقة. قاد حزب الله الموجة الطائفية خلال عقد الحرب الأهلية السورية، والآن أصبح المشهد السياسي اللبناني أخطر نتيجة تورط حزب الله، والأهم أنه أفقده مصداقيته في المقاومة وتسبب في أضرار مالية بالغة.

وعلى الرغم من أن المنطقة لا تزال تواجه تحديات (مثل الصراع الإسرائيلي-ال فلسطيني، وقضية الصحراء الغربية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفساد وانعدام المساءلة)، فقد وُضعت الآن أسسٌ ليس فقط لتنمية اقتصادية سليمة، ولكن أيضًا للتقدم الاجتماعي. تحسنت الرعاية الصحية والتعليم والنقل العام والبنية التحتية، وتعزيز الرفاهية والارتقاء بمستوى المعيشة. يحفز الجو العام للاستقرار الاقتصادي؛ فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الابتكارات والاختراعات. تُعد مدينة «مصدر» مدينة إماراتية نموذجية للتنمية الحضرية المستدامة، ومن المقرر افتتاحها عام ٢٠٢٥. تعتمد المدينة على الطاقة الشمسية، وتقدم زخمًا هامًا لشبكات الطاقة المتجددة التي تربط العالم العربي بأوروبا. عاد الآن مشروع الطاقة المستدامة ديزيرتيك وميدجريد اللذان يربطان أوروبا بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتمّ تأجيلهما منذ فترة طويلة لأسباب أمنية، إلى المناقشة. وتمكنت شمستيك؛ وهي شركة ناشئة مقرها الإمارات أن تحلّ مكان الصين باعتبارها مركزًا إقليميًا لتصنيع الألواح الشمسية. ونجحت اليمن بدورها في تنشيط اقتصادها من خلال التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتصديره.

تشهد السياحة طفرة في مصر وتونس، ليس فقط نتيجة الاستقرار وتحسن ثقافة الخدمة؛ فقد أدّى تغير الأجيال إلى ظهور أشكال جديدة تمامًا من السياحة، بما في ذلك السياحة الإبداعية والمغامرة في صحراء في مصر وتونس والأردن وحتى الجزائر، والسياحة التي تستهدف المسافرين الأوروبيين من كبار السن، وتستفيد بالتالي من السكان الأثرياء في سنّ الشيخوخة في أوروبا، وكذلك السياحة الحضرية في مدن مثل تونس والإسكندرية وبيروت والجزائر، وهي ظاهرة جديدة تمامًا.

ونتيجة لمحاولة علاج الاقتصاد، تمكنت معظم الدول من خفض الدعم إلى حدّ كبير، وتحقيق استقرار العجز المالي. بينما واصلت أسعار الغذاء العالمية المرتفعة التسبب في مشكلة بالنسبة للعالم العربي، إلا أنه تم إدخال آليات رئيسية تقلل من آثارها المدمرة (والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ). خفضت التطورات التكنولوجية من تكلفة تحلية المياه، فضلًا عن تحسين الإنتاج الزراعي. وبوجود المخزون الاحتياطي والرقابة على التجارة وتحسين

الإنتاج الغذائي، أصبحت الدول العربية قادرة على إدارة اعتمادها على الواردات الغذائية بشكل أفضل مما كانت عليه في الماضي.

وقد أظهر العقد الماضي مرة أخرى أن التعاون هو السبيل الوحيد للمضي قدماً إذا ما رغبت الدول العربية في التقدم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. فالتكامل الشامل ليس فقط متوقفاً، لكنه أيضاً سيؤثر على التكامل السياسي. تخضع جامعة الدول العربية لمراجعة شاملة عام ٢٠٢٥، ومن المرجح أن يتطور ذلك إلى هيئة فوق وطنية متعددة الأطراف، على الرغم من أن الخبراء لا يتوقعون حدوث ذلك قبل عام ٢٠٤٠.

٤- إنه غير مرجح، ولكنه ليس مستحيلًا: الاحتمالات المفاجئة

في علم المستقبل تُعدُّ الاحتمالات المفاجئة هي الأحداث التي لها تأثير كبير، ولكن احتمال حدوثها ضعيف. وتحتوي نتيجة لذلك على عنصر قوي ألا وهو المفاجأة الإستراتيجية، مثل ردِّ الفعل الوطني والإقليمي ذي التأثير المدوي لإشعال محمد البوعزيزي النار في نفسه. يمكن أن تغير تلك الحوادث الأنظمة والاتجاهات كلها إلى أخرى جديدة كليًا. في حين يمكن التحقق من البعض من خلال «إشاراتها الضعيفة» (مؤشرات مثل ارتفاع أسعار الغذاء والاضطرابات المتوقعة)، ببساطة لا يمكن توقع البعض الآخر. وتُعدُّ الاحتمالات المفاجئة هامة لأنها تحفز التفكير الإستراتيجي وردد الفعل للأنظمة البيروقراطية لعدم توقع التطورات. يمكن أن يسهم تخيل إمكانية وقوع الأحداث التخريبية وغير المتوقعة في مرونة وخفة إدارة الموقف عندما تحدث مثل هذه المفاجآت التي تعبر عن نفسها بشكل منتظم حتى مع عدم توقعها. وحددت مجموعة التنبؤ العربية سلسلة من الاحتمالات المفاجئة التي تشير إلى إمكانية وجود أحداث مستقبلية تخريبية في المنطقة.

امتلاك فواعل من غير الدولة للأسلحة الكيميائية: لن يغير احتمال أن تمتلك كيانات غير الدولة أسلحة كيميائية- المشهد الإستراتيجي في النزاعات غير المتماثلة (مثل سوريا أو الأراضي الفلسطينية) فقط، لكن أيضًا من المرجح وجود قوى خارجية في المنطقة لتجنب تكرار مثل هذا السيناريو في أماكن أخرى.

حرب بين السعودية وإيران: انخرطت الدولتان في خطاب عدائي، ولكن قامت الرياض على وجه الخصوص بتعزيز قواتها الجوية والبحرية خلال العقد الأخير. لا يزال شعورها بالتهديد من إيران قائمًا كما هو، وقد تفكر السعودية في احتمال إغلاق إيران لمضيق هرمز تحسبًا لضربها أهدافًا إيرانية. لن يؤثر هذا فقط على المنطقة بأسرها، ولكنه سيستتبع تدخل القوى الخارجية أيضًا.

ثورة في تكنولوجيا الطاقة: سيغير تطوير الطاقة الرخيصة والآمنة من ميزان الثروة في المنطقة، من حيث الإمداد والتخزين، إلى حدٍّ كبير، وهو من شأنه أن يجبر الدول المنتجة

للفظ لمراجعة موقفها الاقتصادي والاجتماعي، في حين إنها ستعمل لصالح الاستجابة الفورية للابتكار.

حرب روسية بالوكالة: يمكن للعداء مع روسيا أن يستمر وأن تستثمره المنطقة لصالحها؛ حيث توثقت العلاقات بين موسكو ومصر وامتدت إلى الجزائر وحتى المملكة العربية السعودية. وهذا بالتأكيد يشير ردّ الفعل الغربي.

إنهاء حكم الرئيس بشار الأسد: قد يفتح الطريق للمفاوضات اعتمادًا على أن النظام من شأنه أن يعين من يقوم مقامه.

هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على الغرب: هجوم إرهابي كبير من قبل الدولة الإسلامية على الأراضي الغربية، مما يستتبع عدة آلاف من الضحايا، ثم ربما القيام بردّ فعل عسكري قوي واسع المدى.

ظهور ناصر جديد: ظهور زعيم يحظى بدعم إقليمي قوي يمكن مضاهاته بجمال عبد الناصر. بوجود قوى تقود أجندة إقليمية، يمكن لمثل هذه الشخصية أن يكون لها تأثير إما إيجابي أو سلبي على العلاقات الإقليمية. وفي الظروف الحالية، فإن مثل هذه الشخصية يمكن أن تظهر في مصر أو العراق أو ربما تونس.

كارثة طبيعية تعزز التعاون: يمكن للتكامل العربي الذي طال تأجيله أن يحفز أخيرًا بكارثة طبيعية، مما يجعل التعاون ضرورة أكثر من اختيار. ونظرًا لاحتمالات تغير المناخ، يمكن لهذه الكارثة أن تأخذ شكل فيضانات أو عواصف رملية أو انهيارات أرضية أو حالات الجفاف الشديد، لكن يُتوقع أيضًا حدوث انفجار في مفاعل بوشهر النووي الإيراني الذي يقع في منطقة معرضة للزلازل على بعد ٣٠٠-٥٠٠ كم عن دول الخليج.

تنظيم الدولة الإسلامية يصبح دولة: قد يضيف توحيد الأراضي في شمال العراق وشرق سوريا، وتصدير النفط وتوفير الخدمات شرعية على وجود تنظيم الدولة الإسلامية كدولة. إذا ما استطاعت الحفاظ على سيطرتها وتمكنت من الحصول على الاعتراف من بعض الدول، لن يغير هذا خريطة المنطقة فحسب، بل ربما يستتبع تعاقب مجموعة من التداعيات.

قيام دولة كردستان: يمكن للأقاليم ذات الأغلبية الكردية في سوريا والعراق أن تعلن نفسها دولة مدفوعة بالتطورات المحيطة، وهو من شأنه أن يكون له تأثير ليس فقط على العراق أو سوريا، ولكن يحتمل أن يشجع الجماعات الأخرى في المنطقة للسعي نحو إقامة دول منفصلة.

الخاتمة

يشهد العالم العربي والدول المجاورة مرحلة انتقالية صعبة، ويتغير دور القوى الخارجية أيضًا. أصبحت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر حزمًا في معاملتها مع نظرائها الغربية في الوقت الذي تكتسب فيه مساعدة المانحين الدوليين أهمية من أي وقت مضى. ترك التحول الأمريكي نحو آسيا فراغًا إستراتيجيًا يحتمل أن تشغله دول مثل الصين والهند والبرازيل. ولكن الأهم من ذلك أن تعتمد الدول العربية بشكل متزايد على أنفسها لمعالجة القضايا التي تواجهها.

كما يبين هذا التقرير، تواجه جميع الدول العربية مجموعة من التحديات المشتركة التي تتراوح بين بطالة الشباب إلى تغير المناخ والإرهاب، مما يؤدي إلى تعاون عربي، ولكنه على وجه الخصوص يشير إلى أن النهج والتعاون الثنائي لم يعد كافيًا. لا يمكن معالجة أي من القضايا المذكورة أعلاه من جانب الحكومات الوطنية وحدها. وعلى القوى الخارجية أن تأخذ ذلك في الاعتبار عند تقديم المساعدة الحيوية اللازمة.

سواء من خلال الهيئات القائمة أو الجديدة، يصبح التعاون الجماعي هو الحل للمشاكل العربية، كمسألة ضرورية ولم يعد خيارًا؛ سواء كان ذلك من خلال التكامل الاقتصادي أو تبادل المعلومات الاستخباراتية، حيث تصبح الحلول دائمًا إقليمية وليست وطنية بحتة. وفي حالة اختيار الدول العربية اتجاهًا خاطئًا في التعامل مع التحديات، فإنها لن تواجه عدم الاستقرار فقط، ولكنها ستفقد المكاسب الهامة التي تحققت خلال العقود القليلة الأخيرة. وعندما يبدأ المستقبل، على الدول العربية أن تعمل لأجله.

قائمة المراجع

- Abdih, Yasser, and Carolin Geginat. *The Economic Impact of the Syrian Conflict on Jordan*. Online e-book.
<http://www.imf.org/external/np/blog/nafida/093014.pdf>
[Accessed on 1 August 2017]
- “Algeria Acquires Chinese Artillery: Evaluating UAVs”. *Defenceweb*.
- “‘Arab Marshall Plan’ Will Help the Region”. *The National*.
<https://www.thenational.ae/opinion/arab-marshall-plan-will-help-the-region-1.235175> [Accessed on 1 August 2017].
- Baumeister, Christiane, and Lutz Kilian. “Do Oil Price Increases Cause Higher Food Prices?”. *Economic Policy* 29, no. 80 (October 2014).
- Food and Agriculture Organisation of the United Nations (FAO). *The State of Food Insecurity in the World: How Does International Price Volatility Affect Domestic Economies and Food Security?* Rome: FAO; WFP; IFAD, 2011.
- General Accounting Office (GAO). *International Financial Crises: Challenges Remain in IMF’s Ability to Prevent and Resolve Financial Crises*. Washington, 2003.
- Handel, Michael I. “Surprise and Change in International Politics”. *International Security* 4, no. 4 (Spring 1980): 57-85.
- Henchey, Norman. “Making Sense of Futures Studies”. *Alternatives* 7, no. 2 (1978): 24-29.
- Ibrahim, Mohamed Abbas. “The Determinants of International Tourism Demand for Egypt: Panel Data Evidence”. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, no. 30 (2011).



-
- International Labour Organisation. *Global Employment Trends for Youth 2013: A Generation at Risk*. Geneva, 2013.
 - International Labour Organisation. *Global Employment Trends 2014: Risk of a Jobless Recovery?* Geneva, 2014.
 - “It Is Time for the Arab World to Invest in People not Subsidies”. *The World Bank*.
<http://blogs.worldbank.org/arabvoices/it-time-arab-world-invest-people-not-subsidies> [Accessed on 2 August 2017].
 - Kosow, Hannah, and Robert Gabner. *Methods of Future and Scenario Analysis: Overview, Assessment, and Selection Criteria*. Studies/Deutsches Institut für Entwicklungspolitik 39. Bonn: German Development Institute (DIE), 2008.
 - Niang, Salif R. “Terrorizing Ages: The Effects of Youth Densities and the Relative Youth Cohort Size on the Likelihood and Pervasiveness of Terrorism”. The Annual Meeting of Midwest Political Science Association. Chicago, April 2010.
 - O’Hagan, Anthony, *et al.* *Uncertain Judgements: Eliciting Experts’ Probabilities*. Chichester: John Wiley and Sons., 2006.
 - Petersen, John L. *Out of the Blue: Wild Cards and Other Big Future Surprises: How to Anticipate and Respond to Profound Change*. Berkeley: Arlington Institute, 1997.
 - Population Action International. *Why Population Matters*. Washington, 2011: 37-38. Online e-book.
<https://pai.org/wp-content/uploads/2011/10/Why-Population-Matters.pdf> [Accessed on 1 August 2017].
 - Regan, Patrick M., and Sam R. Bell. “Changing Lanes or Stuck in the Middle: Why Are Anocracies More Prone to Civil Wars?”. *Political Research Quarterly* 63, no. 4 (December 2010): 747-759.



- Samaan, Jean-Loup. "The Day after Iran Goes Nuclear: Implications for NATO". *Research Paper*, no. 71 (January 2012).
- Sonmez, Sevil F., and Alan R. Graefe. "Influence of Terrorism Risk on Foreign Tourism Decisions". *Annals of Tourism Research* 25, no. 1 (January 1998): 112-144.
- "Six Travel Trends to Watch in 2014 and Beyond". *Travelmarketreport*.
- United Nations. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Arab Integration: A 21st Century Development Imperative*. Beirut, 2014.
- Urdal, Henrik. "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence". *International Studies Quarterly* 50, no. 3 (September 2006): 607-629.
- Waslekar, Sundeep, and Ilmas Futehally. *Cost of Conflict in the Middle East*. Mumbai: Strategic Foresight Group, 2009.
- The World Bank. *Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict*. Washington DC: United Nations; The World Bank, 2013.
- The World Bank. *Predictions, Perceptions and Economic Reality*. MENA Quarterly Economic Brief 3 (Washington DC, 2014).
- The World Bank. *World Development Report 2011: Conflict, Security and Development*. Washington DC, 2011.
- Yazigi, Jihad. *Syria's War Economy: Policy Brief*. London: The European Council on Foreign Relations (ECFR), 2014.

